S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26317
17 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير لاحق مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ١٨ من القرار ٨١٤ (١٩٩٣)

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ التي طلب اليّ المجلس فيها أن أبقي مجلس الأمن على علم تام بالاجراءات المتخذة لتنفيذ القرار. وأن أقدم بصفة خاصة توصيات لإنشاء قوات شرطة صومالية، وأن أقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المحددة في ذلك القرار.

٢ - ويعكس مضمون القرار ٨١٤ (١٩٩٣) الطابع المعقد والفوضوي للحالة التي نشأت في الصومال نتيجة للصراع بين الفصائل والناجم عن طول أمد المعاناة التي تعرض لها شعب هذا البلد. وكان من الجلي أن إعادة تشكيل الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والمادية للبلد على أساس دائم ستتطلب كثيرا من الوقت والجهود. وقد أدت الأعمال الفعالة التي اضطلعت بها قوة العمل الموحدة في أوائل عام ١٩٩٣ والتي اضطلعت بها، بعد ٤ أيار/مارس ١٩٩٣، عملية الأمم المتحدة في الصومال ذات الولاية الموسعة، الى حدوث تحسن هام في الأوضاع في جميع أنحاء الصومال تقريبا. ومما يؤسف له أن تصلب بعض العناصر ومصالحها الضيقة قد أطالا من أمد الأوضاع غير المستقرة وغير الآمنة في مقديشو، مما أعاق بصورة خطيرة جهود عملية الأمم المتحدة في الصومال من أجل مساعدة الصومال على تحقيق الانتعاش.

٣ - ويشمل هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣، ويتناول الفرع الأول تنظيم البعثة. ويتضمن الفرع الثاني موجزا لتطورات ما أحرز من تقدم في دعم وتوسيع ومواصلة تهيئة بيئة آمنة في الصومال، والقضايا المتعلقة بوقف إطلاق النار ونزع السلاح وإزالة الألغام. ويشمل الفرع الثالث سردا موجزا للتقدم المحرز نحو إعادة إنشاء قوة الشرطة الصومالية والنظامين القضائي والجنائي. أما توصياتي بشأن المساعدة التي يمكن لعملية الأمم المتحدة في الصومال أن تقدمها فيما يتعلق بإعادة إنشاء قوة الشرطة الصومالية فهي ترد في مرفق هذا التقرير. ويتناول الفرع الرابع تعزيز عملية المصالحة السياسية والنهوض بها، وإعادة إنشاء المؤسسات الوطنية والاقليمية والادارة المدنية. ويناقش الفرع الخامس عمليات الإغاثة، والاصلاح الاقتصادي، وإعادة اللاجئين والمشردين. ويغطي الفرع السادس أنشطة الاعلام المضطلع بها دعما لأهداف عملية الأمم المتحدة في الصومال. وأدرجت ملاحظاتي في الفرع السابع لكي ينظر فيها المجلس.

93-44533 170893 170893

أولا - تنظيم البعثة

٤ - في إثر تحويل القيادة العسكرية من قوة العمل الموحدة الى عملية الأمم المتحدة في الصومال، في ٤ أيار/مايو ١٩٩٣، جرى تعديل الخطة التنظيمية المتعلقة باسناد مجالات المسؤولية بحيث تعكس التشكيل القائم لقوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. وأعيد تنظيم قطاعات الإغاثة الإنسانية التسعة التابعة لقوة العمل الموحدة الى أربع مناطق تحت مسؤولية عملية الأمم المتحدة في الصومال وهي كسمايو، وبايدوا، وميركا - مقديشيو، وبلد وين - جلالاسي.

٥ - ووفقا للخطة التنفيذية لعملية الأمم المتحدة في الصومال، تم تدعيم قوات الأمم المتحدة في المناطق التي كانت واقعة تحت مسؤولية قوة العمل الموحدة، وواصل قادة عملية الأمم المتحدة في الصومال الاجراءات المتعلقة بإعادة الحياة الى حالتها الطبيعية وتحقيق الاستقرار، وتحسين فعالية قيادة وإدارة الوحدات المكلفة بالعمل في المناطق التابعة لكل منهم. وكان من الضروري إجراء عدد من التعديلات نتيجة لمغادرة الجزء الأكبر من وحدات الولايات المتحدة قبل ٤ أيار/مايو، والوحدة الاسترالية في ١٦ أيار/مايو، والوحدة الكندية في ١ حزيران/يونيه.

٦ - ولم يتم تعزيز الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالسرعة التي تم التخطيط لها، إلا أنه يجري تعزيز قيادة مقر القوة وزيادة مجموع أفرادها بصورة تدريجية. ويبلغ قوامها الحالي ما يزيد قليلا على ٠٠٠ ٢٠ جندي وغيرهم من الأفراد العسكريين من ٢٧ بلدا. وسيبلغ قوام القوة المستوى المأذون به وهو ٠٠٠ ٢٨ بعد القيام بعمليات الوزع الاضافية المخطط القيام بها في شهري آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وكان لدى قوة العمل الموحدة، في ذروة وزعها، ٠٠٠ ٣٧ جندي منتشرين في نحو ٤٠ في المائة من أراضي الصومال. وفي ٣١ تموز/يوليه، كان توزيع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال على النحو التالي:

البلد	البيان	عدد الأفراد
استراليا	وحدة مراقبة الحركة	٣٠
ألمانيا	وحدة سوقيات	٧٧٢
الامارات العربية المتحدة	كتيبة مشاة	٧٦٣

البلد	البيان	عدد الأفراد
إيطاليا	مقر قيادة لواء	
	كتائب مشاة	
	وحدة طيران	
	سوقيات/هندسة	
	وحدة طبية	
	المجموع، ايطاليا	٢ ٥٣٨
باكستان	مقر قيادة لواء	
	كتائب مشاة	
	وحدة إشارة	
	سرية إمداد ونقل	
	فوج هندسي	
	وحدة طبية	
	ورشة هندسة كهربائية وميكانيكية	
	سرية معدات حربية	
	المجموع، باكستان	٤ ٩٧٣
بلجيكا	مقر قيادة لواء	
	كتيبة مشاة	
	المجموع، بلجيكا	٩٩٨
بنغلاديش	كتيبة مشاة	٢٥
بوتسوانا	سرية مشاة	٢٠٤
تركيا	كتيبة مشاة	٣٢٠
تونس	سرية مشاة	١٤٣
جمهورية كوريا	كتيبة هندسية	٦١
رومانيا	مستشفى ميداني	٢٣٦
زمبابوي	كتيبة مشاة	٩٢٨
السويد	مستشفى ميداني	١٣٠

البلد	البيان	عدد الأفراد
فرنسا	مقر قيادة لواء	
	كتيبة مشاة	
	وحدة جوية	
	كتيبة سوقيات	
	المجموع، فرنسا	١ ١٣٠
كندا	موظفون بمقر القيادة	٥
الكويت	سرية مشاة	١٠٨
ماليزيا	كتيبة مشاة	٨٧٣
مصر	كتيبة مشاة	٥٤٠
المغرب	كتيبة مشاة	
	وحدة مساندة	
	المجموع، المغرب	١ ٣٤١
المملكة العربية السعودية	كتيبة مشاة	٦٧٨
النرويج	سرية بمقر القيادة	١٣٧
نيجيريا	كتيبة استطلاع	٥٦١
نيوزيلندا	وحدة إمداد	٤٣
الهند	موظفون بمقر القيادة	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	وحدة سوقيات	٢ ٧٠٣
اليونان	مستشفى ميداني	١١٠
	موظفون بمقر القيادة	٢٨٤
	قسم الشرطة العسكرية	٦٨
المجموع الكلي		٢٠ ٧٠٧

وتنتشر قوة الرد السريع التابعة للولايات المتحدة، التي يبلغ مجموع أفرادها ١ ١٦٧ من جميع الرتب، دعما لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لكنها ليست جزءا من قوة الأمم المتحدة. وستبذل الجهود لتحقيق وزع وحدات إضافية خلال الأسابيع القليلة المقبلة، بما في ذلك ما يلي:

ألمانيا	وحدة متبقية	٨٦٨
أوغندا	سرية مشاة	٣٠٠
ايرلندا	سرية نقل	٨٠
بنغلاديش	وحدة متبقية	٩٣٥
جمهورية كوريا	وحدة متبقية	١٨٩
زامبيا	كتيبة مشاة	٥٠٠
نيبال	كتيبة مشاة	٣١٧
الهند	لواء مشاة	٤ ٩٨٣

وتخطط عملية الأمم المتحدة في الصومال للتوسع بحيث تشمل المنطقة الوسطى للمساعدة على توفير الاستقرار في منطقة ظلت حتى الآن متنازعا عليها، وبحيث تشمل المنطقة الشمالية الشرقية التي تعد مستقرة نسبيا، ومنطقة الحدود الجنوبية بغية تيسير عودة أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين من كينيا. بيد أن هذه الجهود مرهونة الى حد كبير بتوقيت وصول هذه القوات الاضافية وحجمها وقدرتها.

٧ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣، كانت الخسائر العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال ٣٩ قتيلا و ١٦٠ جريحا. كما قتل ستة مدنيين سعوديين كانوا يعملون في خدمة عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٨ - ومنذ البداية، تمثلت إحدى الصعوبات الرئيسية في المتطلبات الادارية والسوقية لدعم ووزع هذا العدد الهائل من القوات الآتية من بلدان كثيرة خلال إطار زمني قصير نسبيا. وفي بعض الأحيان تسببت الاجراءات الادارية والمالية السوقية في حدوث تأخيرات مما أعاق سرعة الوزع.

٩ - ومن ثم، فإن العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال واجه متاعب حادة متزايدة مما أضعف قدرة البعثة على الوفاء بولايتها. فبعض البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما تلك التي انضمت مؤخرا لعملية الأمم المتحدة في الصومال، لم تكن في وضع يمكنها من توفير القوات في المواعيد الزمنية المحددة. وتعذر على بلدان أخرى تزويد جنودها بالأسلحة والمعدات الكافية. وفي بعض الحالات، تعين ترتيب توفير أسلحة ومعدات من بلدان ثالثة، مما تسبب في مزيد من حالات التأخير.

١٠ - وكان لهذه العوامل أثرها المباشر على الوفاء بالولاية التي حددها مجلس الأمن. وقد افترض التخطيط الذي رسمته عملية الأمم المتحدة في الصومال أنه بوصول القوات الجديدة ستكون البعثة في وضع يمكنها من وزع قوات في المنطقتين الوسطى والشمالية من الصومال بحلول منتصف تموز/يوليه

وآب/اغسطس. ومما يؤسف له أن بعض التعزيزات التي كان مقررا وصولها لم تصل في موعدها، وفي بعض الحالات وصلت بدون المعدات اللازمة. وقد عرقل هذا من قدرة عملية الأمم المتحدة في الصومال على توسيع نطاق عملياتها في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي كان لازما لتنفيذ ولاية البعثة. وأدى ذلك أيضا الى تجرؤ بعض العناصر التي بدا أنها عقدت العزم على تقويض جهود الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق الاستقرار والانعاش والمصالحة السياسية في الصومال.

١١ - وتتألف عملية الأمم المتحدة في الصومال أيضا من عناصر أخرى هامة تقوم بأدوار رئيسية في تنفيذ المهمة المعقدة المنوطة بالبعثة. وتشمل هذه العناصر شعبا تعنى بالإغاثة الانسانية والإنعاش، والشؤون السياسية، والقضاء، والشؤون العامة، والشؤون الادارية والسوقية. ويجري بيان عمل هذه الشعب في الفروع ذات الصلة من هذا التقرير.

ثانيا - دعم وتوسيع ومواصلة تهيئة بيئة آمنة

١٢ - منذ أن بدأت عملية الأمم المتحدة في الصومال الاضطلاع بمهامها في ذلك البلد، كشفت بعض الفصائل صراحة عن عدائها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مساعدة بلدها وللسيطرة على الأوضاع الفوضوية التي نشأت خلال السنوات السابقة. وكمثال على ذلك، فإنه بعد يومين من تولي عملية الأمم المتحدة في الصومال مسؤولية الأمن من قوة العمل الموحدة، شنت قوات الميليشيا التابعة لأحمد عمر جيس هجوما على ميناء كسمايو يومي ٦ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٣. وعلى مر الوقت، تبدلت السيطرة على كسمايو عدة مرات فيما بين مختلف العشائر في المنطقة. ففي آذار/مارس استولت على المدينة الميليشا التي يرأسها محمد سياد هرسي (مرجان) الذي ينتمي إلى عشيرة داورد هرسي الفرعية، حيث قامت بإخراج الميليشيا التابعة لعمر جيس الذي ينتمي إلى عشيرة داورد أوغاديني الفرعية ودفعت بها إلى مدينة غوبويني. وقد صدت القوات البلجيكية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال الهجوم الذي شنته ميليشيا جيس في أيار/مايو.

١٣ - وقد واصلت بعض الفصائل في مقديشيو أعمالها العدائية، وخاصة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ عندما قتل ٢٤ جنديا باكستانيا تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال. ومنذ أن قدمت تقريري المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26022) عملا بالقرار ٨٣٧ (١٩٩٣)، تم الانتهاء من التحقيق الذي طلبه هذا القرار. ويجري الآن دراسة النتائج التي خلص اليها هذا التحقيق، وسيتم تقديم تقرير موجز عن ذلك الى المجلس.

١٤ - وقد أكدت مرارا أن نزع السلاح هو أمر لا بد منه من أجل إقامة السلم والأمن في الصومال. وهذا أمر لا يقوم فقط على الولاية الصادرة من مجلس الأمن ولكنه مسلم به أيضا من جانب جميع الصوماليين تقريبا، بما في ذلك قادة الفصائل السياسية الذين وافقوا في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس على القيام بعملية نزع السلاح هذه. وحثوا عملية الأمم المتحدة في الصومال على تطبيق جزاءات قوية وفعالة ضد المسؤولين عن أي انتهاكات لوقف اطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في كانون الثاني/

يناير ١٩٩٣. وقد أظهروا وعيا بأنه لا يمكن إحراز تقدم سريع في المجالين الإنساني والسياسي ما لم يكفل الاستقرار في البلد. إن معظم الصوماليين يتمنون بقوة أن يتحولوا من حالة يسيطر فيها العنف إلى حالة يسود فيها القانون.

١٥ - وجهود نزع السلاح التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في الصومال موجهة في المقام الأول أساسا الى الميليشيات التي روعت أو رهبت المجتمع الصومالي والى نزع أسلحتهم الثقيلة. ونزع السلاح الطوعي هو الافتراض الأساسي في برنامج نزع السلاح. ولكن في حالة رفض فصائل معينة أن ينزع سلاحها طوعيا، لن يكون أمام البعثة خيار سوى نزع أسلحة تلك الفصائل اجباريا. ويتعين اتمام الجهود الرامية الى نزع سلاح الميليشيات وتسريحها ببرنامج لإعادة تأهيل وادماج أفراد الميليشيات السابقين في الحياة الانتاجية في المجتمع لمنعهم من التمرس على اللجوء الى وسائل غير قانونية من أجل الحياة. وهناك حاجة ماسة الى توفير التمويل اللازم للإسراع ببرامج إعادة التأهيل.

١٦ - وتشير الدلائل الموثوق بها الى أن تزايد نشاط القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال له أثر على عمليات ميليشيات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي في جنوب مقديشيو. غير أنه يزال هناك احتمال لأن توجه الميليشيات هجماتها ضد القوات التابعة للعملية. وقدمت أحداث حزيران/يونيه وما أعقبها دليلا واضحا على وجود كميات هائلة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة في الجزء الجنوبي من المدينة. وقد تستمر الهجمات المنخفضة الكثافة على المرافق الرئيسية مثل مطار مقديشيو ومقر قيادة القوة ومهبط المطار وقواعد الدعم الرئيسية الأخرى. وفي ظل هذه الظروف، سيتعين على عملية الأمم المتحدة في الصومال، بموجب السلطة المخولة لها في قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) تنفيذ برنامج لنزع السلاح بالقوة في جنوب مقديشيو طالما استمرت المقاومة. وتم القيام بدوريات أكثر نشاطا وعمليات مصادرة الأسلحة وبعمليات ضد مستودعات الأسلحة التابعة لميليشيات المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي فضلا عن الاضطلاع بحملة إعلامية لضمان فهم السكان للاجراءات التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في الصومال.

١٧ - وتعتزم عملية الأمم المتحدة في الصومال بالتزامن مع ذلك تشجيع التعاون في نزع السلاح عن طريق الجبهات العديدة التي تتقدم بالفعل للمشاركة في هذه العملية. ويجري تنفيذ عملية تعاونية لنزع السلاح في الشمال الشرقي وفي المناطق الوسطى تدريجيا. وأعربت القيادة العسكرية لجبهة الانقاذ الديمقراطية الصومالية في الشمال الشرقي عن الرغبة في نزع السلاح اختياريا بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. وتم تقديم المساعدة الى فريق لنزع السلاح تابع للعملية عند فحص مخزونات الأسلحة الثقيلة والذخائر المملوكة لجبهة الانقاذ الديمقراطية الصومالية في المنطقة بما في ذلك غالكايو. وتم الاتفاق على نزع السلاح بصورة اختيارية أو جار التفاوض بهذا الشأن في الشمال الغربي وجوبا السفلى على التوالي. كما تخطو ميليشيات أخرى قدما للبدء في المحادثات. ومن المأمول فيه أن يصبح نزع السلاح الطوعي هو القاعدة المعمول بها في الصومال بكامله.

١٨ - وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية، قامت عملية الأمم المتحدة في الصومال وقبل ذلك فرقة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة بإزالة وتدمير مئات الأطنان من الأسلحة والذخائر. وخلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل وحدهما، صادرت فرقة العمل الموحدة نحو ١٥٠ مسدسا؛ وأكثر من ٧٥٠ بندقية؛ وأكثر من ٢٠٠ مدفع رشاش؛ وعدد مماثل من الأسلحة الثقيلة الأخرى مثل منصات اطلاق الصواريخ ومدافع الهاون؛ وما يقرب من ٥٠ مركبة مدرعة من بينها دبابات وناقلات جنود مدرعة ومدافع ذاتية الحركة؛ وأكثر من ٤٠٠ قطعة مدفعية؛ و ٧٠٠ قطعة سلاح أخرى تقريبا وما يقرب من ٠٠٠ ٧٩ بند من بنود العتاد. وعلى الرغم من هذه الأرقام، فإن بلوغ مستوى نزع السلاح اللازم لتحقيق سلم دائم في الصومال يقتضي مواصلة بذل جهد رئيسي من جانب عملية الأمم المتحدة في الصومال. وبالإضافة الى ذلك، فإن تعاون الدول المجاورة في المساعدة على إنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة يعد ضروريا.

١٩ - ولا تزال إزالة الألغام في جميع أنحاء الصومال تمثل شرطا رئيسيا هاما لعودة اللاجئين، واستئناف الانتاج الزراعي والحيواني. وهي عملية أساسية أيضا بالنسبة لرفاه السكان، حيث هناك عدد كبير من الألغام التي زرعت في المناطق المأهولة أيضا. وتشير التقديرات الأولية الى وجود ما يصل الى مليون لغم، وهي ألغام يتعين إزالتها، ويتركز العدد الأكبر منها في الشمال الغربي. وتتركز الجهود حاليا على التأكد من مواقع تلك الألغام بالضبط داخل المناطق العامة المحددة، وكذلك معرفة نوع الألغام وأعدادها المقدرة. ونوع أكفأ المعدات اللازمة لإزالة الألغام ستحددها طبوغرافيا المناطق المعينة. ويجري حاليا وضع خطة تنفيذية لتقليص عدد الألغام. وتقوم بعض الوحدات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا بإزالة الألغام من الطرق في المناطق الخاضعة لمسؤوليتها. وحاول أيضا الصوماليون في بعض المناطق مثل بيليت وين إزالة بعض الألغام التي تعترض حياتهم المعيشية. وفي الشمال الغربي، تقوم مجموعة من البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية بتمويل إزالة الألغام حتى نهاية عام ١٩٩٣.

٢٠ - وهكذا فإن الحالة العامة في الصومال قد استقرت. أما خارج مقديشيو، في المناطق التي تم فيها وزع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، فقد تم إحراز مكاسب كبيرة في الحد من أعمال اللصوصية وتعزيز حسن النية بين غالبية السكان المحليين. وواصلت عملية الأمم المتحدة في الصومال توفير الحماية لعمليات الإغاثة الإنسانية والاضطلاع بعمليات نزع السلاح في تلك المناطق، ويجري حاليا توسيع نطاق هذه العمليات تدريجيا.

ثالثا - المساعدة في إعادة إنشاء قوة الشرطة والنظامين القضائي والجنائي في الصومال

٢١ - يتمثل العنصر الرئيسي لإقرار الأمن والقانون والنظام في إطار نظام يديره الصوماليون في إعادة إنشاء الشرطة والنظامين القضائي والجنائي. وعقب نقل المسؤولية من فرقة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة، واصلت عملية الأمم المتحدة في الصومال دعم قوة الشرطة الصومالية في منطقة العمليات الحالية التابعة لها، وسعت الى تقديم المساعدة في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية أيضا. وقامت

العملية أيضا، بمساعدة من الدوائر القانونية والقضائية في مقديشيو بإنشاء آليات لاختيار القضاة وقضاة المحاكم الجزئية في مقديشيو، وقدمت الموارد والمساعدة الى نزلاء السجون الذين تزايد عددهم في تلك المدينة. كما شجعت على تطوير النظامين القضائي والجنائي في المناطق الأخرى.

٢٢ - والتقرير المرفق بهذه الوثيقة يتضمن تفاصيل عن أهداف واستراتيجيات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في السنتين القادمتين، ويقدم تقديرا لميزانية برنامج العدالة لسنة واحدة (أيار/مايو ١٩٩٣ - نيسان/ابريل ١٩٩٤). أما البرامج الأولية الراهنة فإنها هشة وفي حاجة عاجلة الى الدعم. ومن الضروري توفير التمويل الفوري والكافي لهذه البرامج، إذا ما تعين أن يتحمل الصوماليون أنفسهم بأسرع ما يمكن المسؤولية عن توفير بيئة آمنة.

رابعا- تعزيز وتطوير المصالحة الوطنية وإعادة إنشاء المؤسسات والإدارة المدنية على الصعيدين الوطني والإقليمي

٢٣ - في أعقاب الاجتماع التحضيري غير الرسمي الناجح الذي شهدت انعقاده في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ للمؤتمر المعني بالمصالحة الوطنية، عقدت الدورة الأولى للمؤتمر في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ في أديس أبابا أيضا. وشهد المؤتمر ٢٥٠ مشاركا من قطاعات عريضة متنوعة من الصومال يمثلون الحركات السياسية والمجتمعات المحلية والجماعات الدينية والنسائية والمنظمات المدنية والمنظمات غير الحكومية بالإضافة الى المشايخ والشخصيات البارزة الذين دعوا الى المؤتمر. وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ وقع القادة الزعماء السياسيون الصوماليون اتفاقا شاملا يغطي قضايا نزع السلاح والأمن والتعمير والإصلاح وترميم الممتلكات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وإنشاء آلية انتقالية. وقد اعتمد اتفاق أديس أبابا يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٣ في الجلسة الختامية للدورة الأولى للمؤتمر المعني بالمصالحة الوطنية.

٢٤ - وينص الاتفاق على فترة انتقال من سنتين اعتبار من ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣، ولسوف تتألف الآليات الانتقالية من هيئات السلطة الأربع الأساسية التالية:

(أ) المجلس الوطني الانتقالي الذي سيكون بمثابة المؤتمن على السيادة الصومالية ويعمل بوصفه السلطة السياسية الأولى التي تضطلع بمهام تشريعية خلال فترة الانتقال. ولسوف يضم المجلس الأعلى الانتقالي ٣ ممثلين عن كل من الـ ١٨ منطقة في الصومال بما في ذلك سيدة واحدة عن كل منطقة، ثم ٥ مقاعد إضافية لمقديشيو وشخص يسمى عن كل من الفصائل السياسية الـ ١٥ التي شاركت في المؤتمر. وسيبلغ مجموع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ٧٤؛

(ب) دوائر حكومية مركزية ستكون مسؤولة عن إعادة إنشاء وتشغيل المصالح المتعلقة بالإدارة المدنية والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وهي بهذا تعد لإعادة إنشاء حكومة رسمية؛

(ج) مجالس إقليمية يجري إنشاؤها في جميع مناطق الصومال الـ ١٨ وتتألف من ٣ ممثلين عن كل مجلس مقاطعة في المنطقة؛

(د) مجالس مقاطعات تنشأ في المقاطعات الحالية بكل منطقة ويتم تحديد الأعضاء من خلال الانتخاب أو من خلال عملية انتقاء تستند الى توافق الآراء طبقا للتقاليد الصومالية؛

٢٥ - وينص الاتفاق كذلك على أن يتولى المجلس الوطني الانتقالي تعيين لجنة صياغة انتقالية لوضع ميثاق مرحلي يتبع المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعراف السلوك الصومالية.

٢٦ - وفي الاتفاق المذكور، دعت الأطراف الصومالية الأمين العام وممثله الخاص الى تقديم جميع المساعدات اللازمة لشعب الصومال من أجل تنفيذ الاتفاق. وفي بيان صدر في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣ حث الأمين العام القادة الصوماليين على أن يمضوا قدما بغير توان لكي يضعوا الترتيبات العملية لتنفيذ الاتفاق. وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ استطاع الزعماء البت في برنامج للتنفيذ ووافقوا كذلك على القيام فورا بتعيين لجنة لصياغة ميثاق مرحلي.

تنفيذ اتفاق أديس أبابا

١ - مداولات لجان أديس أبابا

٢٧ - اجتمعت لجنة صياغة الميثاق المرحلي في مقديشيو من ١٥ الى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وكانت اللجنة الأولية مؤلفة فقط من ممثلي الفصائل السياسية الـ ١٥. ولم يكن هذا يتمشى مع قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) الذي يطلب في جملة أمور الى الأمين العام تشجيع وتعزيز المصالحة السياسية عن طريق المساهمة العريضة المقدمة من جميع قطاعات المجتمع الصومالي لتعزيز عملية التسوية السياسية ويؤكد على الحاجة الى اجراء مشاورات ومداولات على أساس عريض بهدف تحقيق الاتفاق على إقامة مؤسسات حكومية إنتقالية وتحقيق توافق بين الآراء حول المبادئ والخطوات الأساسية المفضية الى إقامة مؤسسات ديمقراطية تمثيلية.

٢٨ - من هنا، كان من الأهداف الرئيسية التي تتوخاها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تضمن لجميع الصوماليين بما في ذلك الزعماء السياسيون وزعماء الفصائل والقادة المجتمعيون والنساء والمهنيون والمثقفون والمشايخ والفئات الاجتماعية الأخرى التمثيل المناسب في عملية إعداد الميثاق المرحلي. وقام ممثلي الخاص، بالتشاور مع ممثلي الفصائل السياسية بعقد اجتماع للجنة فرعية منبثقة عن لجنة الصياغة المرحلية للميثاق على أساس مشاركة عريضة بما في ذلك وجود أعداد متساوية للمشاركين السياسيين وغير السياسيين. واستهلت اللجنة الفرعية أعمالها في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣، وركزت على وضع الفصول الستة التالية لمشروع الميثاق المرحلي التي تم تحديدها خلال الاجتماع الأولي المعقود في الفترة ١٥ - ٢٠

نيسان/ابريل ١٩٩٣: مبادئ عامة؛ مهام وسلطات المجلس الوطني الانتقالي؛ الدوائر الإدارية المركزية؛ الإدارة الإقليمية؛ القضاء؛ وأحكام انتقالية. وقد أنجزت اللجنة الفرعية أعمالها يوم ٢ أيار/مايو ١٩٩٣. .

٢٩ - وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣، عقد ممثلي الخاص اجتماعا للجنة انتقالية موسعة لصياغة الميثاق تتألف من ٣٠ ممثلا عن الفصائل السياسية وعدد متساو من المشاركين غير السياسيين. وعملت اللجنة على تنقيح ورقة العمل التي نتجت عن اللجنة الفرعية. وأنجزت أعمالها في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وأنشأت فريقا عاملا صغيرا للانتهاء من نص الميثاق المرحلي. إلا أن الفريق تعين عليه أن تعليق أعماله بعد اندلاع العنف في مقديشيو يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

٣٠ - ودعا مؤتمر أديس أبابا أيضا الى إنشاء لجنة معنية بتسوية المنازعات بالطرق السلمية بما يكفل التسوية السلمية للمطالبات باستعادة الممتلكات الخاصة والعامة التي جرى بصورة غير شرعية مصادرتها أو سرقتها أو سلبها أو الاستيلاء عليها أو اختلاسها أو حيازتها عن طريق الاحتيال بالإضافة الى جميع المنازعات الأخرى القائمة فيما بين الصوماليين.

٣١ - وقد عقدت هذه اللجنة أولى دوراتها في أديس أبابا في الفترة ١٩ الى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٣. وعقدت دورتها الثانية بواسطة ممثلي الخاص في مقديشو في الفترة ١٥ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ بمشاركة من جميع الفصائل السياسية الموقعة على اتفاق أديس أبابا. وكما في حالة اللجنة الانتقالية لصياغة الميثاق، قام ممثلي الخاص، بالتشاور مع الصوماليين، بتوسيع تشكيل هذه اللجنة ليضمن توسع قاعدة التمثيل لجميع شرائح المجتمع الصومالي.

٣٢ - وعقدت كذلك دورة أخرى للجنة في الفترة ٢٥ أيار/مايو الى ٤ حزيران/يونيه للمزيد من تنقيح المبادئ التوجيهية المتصلة بقضايا من قبيل التعويض أو اجراءات تسوية دعاوى الملكية.

٣٣ - وقامت لجنة وقف إطلاق النار ونزع السلاح، المنشأة في أديس أبابا بهدف تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار ونزع السلاح الذي وقعه زعماء الفصائل السياسية يوم ٨ كانون الثاني/يناير، بعقد عدة اجتماعات في مقديشو خلال الفترة ٧ آذار/مارس - ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣. وأجرت تحقيقات في حوادث انتهاكات لوقف إطلاق النار. وخلال اجتماعاتها، واصلت اللجنة عملية وضع الاجراءات والمبادئ التوجيهية لنزع السلاح ومعالجة انتهاكات وقف إطلاق النار. وخلال دورتها في يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣، توصلت اللجنة الى اتفاق بشأن مجموعة من العقوبات التي تطبق على الفصائل التي تنتهك وقف إطلاق النار. وتشمل التدابير المتفق عليها إدانة الطرف المعتدي، وسحب الميليشيات التي قد تحتل الأراضي انتهاكا لوقف إطلاق النار، وحجز أي معونات يمكن أن يتلقاها الفصيل المعتدي، ونزع سلاح الميليشيات المعتدية وتعويض الضحايا. وخلال الدورة نفسها، أنجزت اللجنة عملية رسم معالم المناطق التي ينبغي نزع سلاحها في وقت واحد تنفيذا لاتفاق أديس أبابا. وفي دورة أخرى، معقودة يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، وافقت اللجنة على ضرورة أن تشمل عملية نزع السلاح الأسلحة الصغيرة الموجودة بحوزة السكان المدنيين.

٣٤ - وقامت اللجنة كذلك في التحقيق في انتهاكات لوقف إطلاق النار خلال الحوادث التي شملت صدامات بين مؤيدي الحركة الوطنية الصومالية/المحالفة الوطنية الصومالية والحركة الوطنية الصومالية في كسمايو في ١٦ آذار/مارس و ٣ نيسان/ابريل ويومي ٦ و ٧ أيار/مايو ١٩٩٣. وتم التحقيق في الهجمات في كسمايو الواقعة يوم ٦ - ٧ أيار/مايو بواسطة لجنة خاصة كانت قد أنشئت في السابق بواسطة لجنة وقف إطلاق النار وقدمت إليها نتائج أعمالها.

٢ - إنشاء مجالس المقاطعات

٣٥ - تم في أديس أبابا الموافقة على أن مقاطعات الصومال هي تلك التي كان معمولا بها بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وبعد ذلك قررت اللجنة الانتقالية لصياغة الميثاق أن يتألف كل مجلس مقاطعة من ٢١ عضوا يختارون طبقا للعرف الصومالي. وأي مقيم في مقاطعة ما يزيد سنه على ٢٥ سنة يكون مؤهلا لهذا الاختيار. ويختار مجلس كل مقاطعة ثلاثة من أعضائه ليخدموا في المجلس الاقليمي كما يقوم كل مجلس إقليمي بدوره باختيار ثلاثة مواطنين من المنطقة ليخدموا في المجلس الوطني الانتقالي.

٣٦ - وتقدم عملية الأمم المتحدة في الصومال المساعدة حاليا الى الصوماليين لتنفيذ هذا الجزء من الاتفاق. وفي أيار/مايو، بدأت العملية المذكورة مشاورات مع الشعب الصومالي حول إنشاء مجالس المقاطعات في منطقة الشمال الشرقي من الصومال. وقد ترأس نائب الممثل الخاص بعملية الأمم المتحدة في الصومال السفير لانسانا كويواتي، وفدا الى بوساسو لإجراء محادثات مع القادة المحليين وأجريت مشاورات أخرى بواسطة فريق تابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال في مقاطعات باري ونوغال.

٣٧ - واستمرت العملية في أوائل حزيران/يونيه حيث قام فريق سياسي تابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال، بقيادة مدير الشؤون السياسية، بزيارة مقاطعات منطقة نيران حيث تشاور مع المشايخ والسياسيين والجماعات الدينية والمنظمات النسائية والمثقفين بشأن إنشاء المجالس.

٣٨ - على أن المشاورات انقطعت لفترة وجيزة بسبب الأحداث المأساوية التي وقعت في حزيران/يونيه، ومع ذلك، ففي ضوء أهمية الحفاظ على عملية أديس أبابا، أستؤنفت المشاورات يوم ٢٧ حزيران/يونيه حيث قامت عملية الأمم المتحدة في الصومال بزيارات الى مقاطعات مناطق غيدو وباكول وشبيلي الدنيا وشبيلي الوسطى وباي.

٣٩ - وقد أعرب الأهالي الذين تمت مشاوراتهم في هذه المقاطعات عن تأييد ساحق لإنشاء هذه المؤسسات التي سيؤكد من خلالها شعب الصومال سيادته. وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ كانت بور هكابا في منطقة باي أول من احتفل رسميا بإنشاء مجلس مقاطعة. وفي ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ أصبحت بيدوا وهي أيضا في منطقة باي، ثم هودور في منطقة باكول هما الثانية والثالثة في إنشاء مجلسي المقاطعة لكل منهما. وبنهاية تموز/يوليه، كان قد تم تشكيل ما مجموعه ٢١ من مجالس المقاطعات بما في ذلك مجلسان

في الشمال الشرقي. وفيما يلي القائمة الكاملة لمجالس المقاطعات التي كان قد تم إنشاؤها بحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣:

منطقة باكول:	البردى	تيغلو
	حضور	واجد
	رابدوري	
منطقة باي:	بايدوا	بورحكبه
	بردالي	قنصه ديرة
منطقة غيدو:	بيليت حوا	دولو
منطقة حيران:	بولو بورتي	محس
	جلالاسي	
منطقة شبيلي الدنيا:	ميركا	افغوي
منطقة شبيلي الوسطى:	بلد	عدن يابل
	ادالي	
منطقة باري:	غاردو	بندر بيلا

وبهذا التأييد القوي من جانب الأهالي، من المتوقع أن يتم في الأشهر القادمة إنشاء الكثير من مجالس المقاطعات الأخرى في كل أنحاء البلاد.

٣ - المصالحة الوطنية

٤٠ - تعزيزا لعملية المصالحة الوطنية التي أطلق حركتها الزعماء السياسيون الصوماليون في أديس أبابا، تولت عملية الأمم المتحدة في الصومال بالمساعدة على حل المنازعات على الصعيد الإقليمي والمساعدة في حل المنازعات التي نشبت بين العشائر المختلفة. وقد عقد مؤتمر سلام في كسمايو وهي إحدى أشد مناطق البلاد تأثرا بالمنازعات. وجمع المؤتمر ١٥٢ من المشايخ من كل أنحاء منطقة جوبا لمناقشة المسائل ذات الأهمية الأساسية في استعادة الأحوال الطبيعية في المنطقة، ومنها مثلا إعادة فتح جميع أنحاء المنطقة من أجل حرية الحركة أمام الأهالي وحركة التجارة، وإعادة توحيد المجتمعات المحلية وتسوية دعاوى الممتلكات ووقف الأعمال العدائية ثم نزع السلاح. وأحرز المؤتمر تقدما طيبا في أعماله وكفل تعاون

المشايخ والقادة الدينيين للعشائر ذات الصلة بالصراع استقرارا نسبيا في كسمايو وهي مدينة شهدت قتالا استمر حتى أيار/مايو. وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، وقع الممثلون في المؤتمر على اتفاق سلم جوبالاند الذي التزم فيه الموقعون، نيابة عن عشائرهم، بوقف جميع الأعمال القتالية بين العشائر التي تزيد على العشرين والتي تسكن منطقة جوبالاند.

٤١ - وخلال شهر أيار/مايو ١٩٩٣ حاولت عملية الأمم المتحدة في الصومال كذلك مساعدة الصوماليين على تنظيم مؤتمر إقليمي بشأن منطقتي غلكايو والمناطق الوسطى التي تمثل مجالا آخر شهد توترا مستمرا فيما بين المليشيات المختلفة برغم توقيع اتفاق أديس أبابا. وقد دعي الى مقديشو زعماء الفصائل المشاركة بشكل مباشر أكبر وهي التحالف الوطني الصومالي والجبهة الوطنية الصومالية وجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية والاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي. لكن المؤتمر لم ينعقد تحت إشراف عملية الأمم المتحدة في الصومال بسبب موقف محمد فرح عيديد الذي أصر على الاضطلاع بمسؤولية الأمن وعملية التنظيم عن المؤتمر بأكملها. ونتج عن ذلك أن أصبح الاجتماع محدودا فاستبعد بعضا من الأطراف الرئيسية في النزاع التي لم تكن لتقبل شروطه. ومع ذلك تم التوصل الى بعض الاتفاقات الايجابية بين المحالفة الوطنية الصومالية والاتحاد الوطني الديمقراطي الصومالي وفصيل من جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية كان مشاركا في الاجتماع المحدود. ومن شأن هذه الاتفاقات أن تسهم في إعادة تعزيز أهداف أديس أبابا ولا سيما نزع السلاح والتسوية السلمية للمنازعات العشائرية.

٤٢ - وفي الشمال الغربي، قدمت عملية الأمم المتحدة في الصومال قدرا من الدعم السوقي لمؤتمر المصالحة الإقليمي المعقود في بوروما من آذار/مارس الى أيار/مايو ١٩٩٣. وقد قام هذا المؤتمر بتسوية عدد من المنازعات الإقليمية وتوصل الى قرارات تتصل بنزع الأسلحة وإعادة إنشاء قوات الشرطة. وتقدم عملية الأمم المتحدة في الصومال المساعدة في تنفيذ قرارات المؤتمر بما يتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالصومال.

خامسا - تقديم المساعدة الانسانية وتهيئة الاصلاح الاقتصادي

٤٣ - عقد في الفترة من ١١ الى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٣ في أديس أبابا الاجتماع التنسيقي الثالث المعني بتقديم المساعدة الانسانية إلى الصومال. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن الحكومات التي تقدم المساعدة الانسانية الى الصومال وكذلك عن المنظمات الاقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومن أبرز وقائع الاجتماع، المشاركة الفعالة لـ ١٩٠ من الزعماء السياسيين الصوماليين والمشايخ المحليين وممثلون عن المنظمات النسائية وعن المنظمات غير الحكومية الوطنية. وكان المشاركون الصوماليون هم أول من أكد على أهمية الأمن والسلم بالنسبة لفعالية تنفيذ البرامج الغوثية والاصلاحية.

٤٤ - وقد لقي برنامج الإغاثة والاصلاح لعام ١٩٩٣ الذي جاءت انطلاقته في اجتماع آذار/مارس تأييدا بوصفه إطارا سليما ومجديا للأنشطة التي سيضطلع بها للفترة المتبقية من السنة. وقد طالب البرنامج بمبلغ ١٦٠ مليون دولار وتم التعهد بتبرعات تبلغ ١٦ مليون دولار في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣. وفي الوقت نفسه، كان التسليم بضرورة الحفاظ على المرونة مع الأخذ في الاعتبار حقائق الحالة السائدة في الصومال. وساد توافق بين الآراء بأنه ينبغي إيلاء اهتمام عاجل لعملية بناء القدرات الوطنية. فبغير إنشاء المؤسسات المحلية، بما في ذلك إدارات الشرطة والقضاء والادارات المحلية، لن تجدي كثيرا جهود الاصلاح.

٤٥ - وفي ضوء الموارد المتاح، بذلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جهودا واسعة النطاق لتنفيذ برامج الإغاثة والاصلاح في كل أنحاء الصومال. ويكفي عدد من المؤشرات لايضاح الصورة العريضة على النحو التالي: تم القضاء الى حد كبير على الجوع كما أن الأطفال الذين كانوا يموتون منذ بضعة أشهر فقط بسبب الأمراض القابلة للوقاية أصبحوا في مأمن الآن بفضل برامج بالغة التحسين في مجال التغذية والتحصين الجماعي. أما المدارس التي ظلت مغلقة لمدة ثلاث أو أربع سنوات أو تعرضت للدمار فهي تفتح أبوابها باضطراد، كما أن الخطط التي تقضي بافتتاح مدارس للتدريب المهني ولإعداد المعلمين جارية على قدم وساق في بعض أنحاء البلاد. وكان محصول الذر طيبا بفضل توزيع كميات كبيرة من البذور والأدوات، فضلا عما يقال من أن التوقعات ممتازة بالنسبة للمحصول القادم. أما الثروة الحيوانية وهي المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، فقد لقيت الدعم والتسهيل من خلال برامج التطعيم الواسعة النطاق مع تقديم الخدمات البيطرية. كما أن عدد السفن التجارية التي تصل الى موانى الصومال ما برح في ازدياد مستمر. ومع ذلك، فبغير أن يستتب السلم الدائم فإن هذه الامارات المشجعة على انتعاش النشاط الاقتصادي والتجاري يمكن بسرعة أن ينعكس مسارها.

٤٦ - وتتسم المشاريع الرامية الى خلق فرص العمل بأهمية واسعة بشكل خاص في إطار برامج الاصلاح. فهناك الآلاف من الشباب الصوماليين لا يزالون ينخرطون في سلك العصابات المسلحة وهم بحاجة الى أن تتاح لهم فرصة لكي يشاركوا في مخططات الاصلاح والتعمير فيما تتواصل عملية نزع الأسلحة. وينبغي من ثم إعطاء أولوية عليا الى مشاريع التمويل التي ستولد فرص العمل بما من شأنه أن يساهم بدوره، بصورة ملموسة في خلق بيئة أكثر أمنا.

٤٧ - وكما ذكرت في تقريري الى مجلس الأمن، بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٣٧ (١٩٩٣) (S/26022)، فإن الهجمات التي شنت على قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال يوم ٥ حزيران/يونيه، وما تلا ذلك من حوادث اضطرت كثيرا من العاملين الدوليين في مجال الإغاثة الى الانتقال الى نيروبي. ونتيجة لانعدام الأمن في جنوب مقديشو، وصل الكثير من البرامج الانسانية إلى حال من التوقف المؤقت. وانشغال الوكالات الانسانية بشأن الآثار المترتبة على إعاقة تقديم المساعدات الانسانية سواء في الأجل الآني أو الطويل أمر مفهوم. وبرغم صعوبة الظروف المحيطة، أبقى عدد من الوكالات على عملياتها لكي تكفل الامدادات الغوثية التي تدعو الحاجة اليها بصفة عاجلة كيما تصل الى أكبر عدد ممكن من الأهالي.

٤٨ - وفيما ظلت الحالة متوترة في جنوب مقديشو، أمكن تحقيق زيادة تدريجية في نطاق شمول المساعدات الانسانية في ظل الحماية التي كفلتها قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. ولم تنقطع البرامج الانسانية في معظم أنحاء الصومال الأخرى باستثناء المناطق التي تعتمد على الامدادات المرسلة من مقديشو. ويتواجد الآن الموظفون المنتسبون الى الشعبة الانسانية في عملية الأمم المتحدة في الصومال في جميع مناطق الصومال بما في ذلك الشمال الغربي وهم يعملون جنبا الى جنب مع نظرائهم الصوماليين والعاملين الدوليين في مجال الإغاثة على توسيع مخططات الاصلاح.

٤٩ - وقد عقدت مشاورات غير رسمية بين الأمم المتحدة والحكومات المقدمة للمساعدة للصومال والمنظمات غير الحكومية مرتين حتى الآن في نيروبي في ٢٢ حزيران/يونيه و ٢٧ تموز/يوليه. وهناك التزام واضح بالعمل معا لتلبية الاحتياجات الفورية وكذلك الاحتياجات في الأجل الطويل. وبنفس الطريقة التي بذلت بها الجهوك لاشراك الصوماليين في إعداد برنامج الإغاثة والاصلاح لعام ١٩٩٣، فإن التحدي الماثل الآن هو ضمان أن يضطلعوا بدور فعال في خطة وجهود الانتعاش في الأجل الطويل.

٥٠ - وبغية التخلص من الاعتماد المستمر على المساعدات الغوثية، فإن نشوء الهياكل المؤسسية الوطنية على مستوى الناحية أو المقاطعة أو المنطقة يُعد من الأهمية بمكان. وفيما يكتسب التحول من الاغاثة الى الاصلاح قوة دفع حاليا، فمن اللازم توفير الموارد الكافية لدعم الأنشطة التي تستجيب الى الظروف السياسية والأمنية الناشئة. وقد أتيح حتى الآن أقل من ١٥ في المائة من احتياجات برنامج الاغاثة والاصلاح لعام ١٩٩٣ (١٦٦ مليون دولار) . وإذا لم تقدم الأموال الكافية لبرامج الاصلاح، فلسوف يصعب تحقيق سلم وأمن دائمين في الأجل الطويل. وتتطلب المجالات الخمسة التالية اهتماما وإجراءات عاجلة حتى نهاية عام ١٩٩٣ بغية التمهيد لتنمية أطول أجلا تتم على أساس مستدام:

(أ) استمرار عمليات الإغاثة في حالة الطوارئ : على مستوى معظم مناطق الصومال، سواء في البيئات الحضرية أو الريفية، وبرغم الجهود الناجحة التي حققها الصوماليون والمجتمع الدولي، لا تزال هناك جيوب من المعاناة والحرمان الشديدين. ويشكل تحديد هذه المجالات المتبقية، والاحصاء الكمي للأشخاص المتضررين وتقييم احتياجاتهم مهمة عاجلة وأساسية. وهذا سيفضي الى تحسين الاستراتيجيات التي من شأنها أن تنهض بأحوالهم وبإعدادهم للعودة الى العمل المنتج؛

(ب) إعادة التوطين: يتواجد ما يقدر بنحو ١,٣ مليون صومالي بعيدا عن ديارهم سواء بوصفهم أشخاصا مشردين داخليا أو باعتبارهم لاجئين الى البلدان المجاورة، وسواء عليهم أبقوا في بيئتهم الحالية أم عادوا الى ديارهم، فإن الآثار المترتبة هائلة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وتشمل سياسة إعادة التوطين التي تعتمدها عملية الأمم المتحدة في الصومال تخطيطا للمستقبل. وهذه السياسة يجري تنفيذها حاليا في مناطق شتى وإن كان ذلك بالحد الأدنى من الموارد؛

(ج) إعادة تنشيط القطاع الانتاجي وخاصة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك: ما برح قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك يشكل تقليديا أكبر مساهمة في الناتج القومي الاجمالي للصومال. لقد كانت الزراعة مسؤولة عن ٦٥ في المائة من فرص العمل وعن ٧٠ في المائة من حصائل النقد الأجنبي للبلاد. والتحدي الماثل الآن هو توجيه الدعم الى الجهود الصومالية لإعادة أعداد كبيرة من أهالي الصومال الى حيث العمل المنتج من خلال إزالة القيود التي تحول دون التوسع والنمو:

(د) إعادة تنشيط الخدمات الاجتماعية: استطاع الصوماليون في جميع المناطق بدعم غير عادي من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال أن يقدموا مساهمات أساسية في إعادة إنشاء وفي صيانة نظم التعليم والصحة. كذلك تمضي على قدم وساق عملية إعادة بناء المدارس والمراكز الصحية . ولم يكن لهذه الجهود أن تصبح ممكنة إلا من خلال المساهمات الطوعية التي أسداها الصوماليون من معلمين وعاملين صحيين وقادة المجتمعات المحلية. والمسرح الآن مهيأ لتقديم مساهمات خارجية تتمثل في مواد ولوازم منخفضة الكلفة ومرتفعة القيمة لتعزيز هذه الجهود التطوعية بما من شأنه تحسين نوعية الحياة للصوماليين؛

(هـ) بعث الحياة في التجارة والتبادل التجاري: مع توافر القدر القليل من التشجيع من المصادر الخارجية، بدأ القطاع الخاص المنظم وغير المنظم للصومال مهمة بعث الحياة في أوصال الأنشطة المتعلقة بالتجارة والتبادل التجاري في جميع مناطق البلاد. فهناك باعة الشوارع والمزارعون ورجال الأعمال والتجار الذين يطلبون خدمات من الموانى والمطارات في إطار جهد يهدف إلى تشجيع الأعمال التجارية وتوسيع قاعدة العمالة. وقد وضع المستثمرون الصوماليون والأجانب خططا لتوسيع الأعمال التجارية وتقديم نطاق واسع من الخدمات الاستهلاكية الى مجتمعاتهم المحلية . وهذه الخدمات تشمل سبل النقل والاتصالات الدولية وتوزيع النفط والأعمال المصرفية والتمويل.

٥١ - وفيما تتواصل الجهود الرامية لتنفيذ برامج الأولوية المذكورة أعلاه، بدأت المشاورات من جانب البنك الدولي بشأن التخطيط لعمليات التعمير والانتعاش في الأجل الطويل. وقد عقدت بالفعل مشاورتان مع مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف ويتوقع عقد مشاورة ثالثة في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر في باريس. وتنوي عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تشرك بصورة متزايدة المنظمات الصومالية الناشئة في هذه العملية.

سادسا - أنشطة الإعلام دعما لأنشطة عمليات الأمم المتحدة في الصومال

٥٢ - طبقا للفقرة ٤ (و) من قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) استحدثت عملية الأمم المتحدة في الصومال برامج إعلامية مناسبة لدعم أنشطة الأمم المتحدة في الصومال.

٥٣ - وفيما كانت اهتمامات وسائط الإعلام الدولية قد تركزت مؤخرا على الاجراءات العسكرية والاجراءات المرتبطة بالأمن التي اتخذتها العملية المذكورة في مقديشو، واصلت الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة في كل أنحاء البلاد لتعزيز المصالحة السياسية والاصلاح والتعمير في الصومال. وكان الهدف الأساسي من البرنامج الإعلامي الذي باشرته عملية الأمم المتحدة في الصومال هو نشر المزيد من الوعي بهذه الأنشطة وبالولاية الواسعة التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على مستوى وسائل الإعلام الدولية والشعب الصومالي على السواء، على أن هذا الهدف لم يصادف نجاحا كبيرا.

٥٤ - ويتم بصورة وثيقة تنسيق أنشطة الإعلام التي تباشرها عملية الأمم المتحدة في الصومال مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويجري بانتظام إعداد المواد الإعلامية ثم توزيعها على وسائل الإعلام الدولية والصومالية في اجتماعات الإحاطة الاخبارية اليومية التي تعقد في مقر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وللأسف لم تكن لهذه الجهود أثر يذكر على وسائط الإعلام.

ألف - البرامج الإذاعية

٥٥ - أدى ارتفاع معدل الأمية في الصومال وتناثر سكانه، بالاضافة إلى افتقاره إلى الهياكل الأساسية والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى جعل برامج الاذاعة عنصرا لا غنى عنه في الحملة الإعلامية التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويذيع راديو "ماعنتا" برنامجا مدته ٤٥ دقيقة سبع مرات يوميا. وتتألف الاذاعات من معلومات عن أنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال وبيانات صادرة عن ممثلي الخاص وتحقيقات إذاعية تبرز التقدم المحرز في تعزيز المصالحة السياسية والانتعاش الاقتصادي للصومال بالاضافة إلى تلاوات من القرآن الكريم ومقتطفات من الموسيقى الصومالية التقليدية.

٥٦ - ويذيع راديو "ماعنتا" على موجة قصيرة تصل إلى مقديشو والمناطق المحيطة بها. كما يذاع البرنامج مرة يوميا عبر محطة "إف إم" التابعة للكتيبة الايطالية في مقديشو. ومع ذلك لا يتم استقبال راديو "ماعنتا" بوضوح في أنحاء كثيرة من البلاد بسبب القدرة المحدودة لأجهزة الارسال والهوائيات الحالية التي يستخدمها.

٥٧ - ومن الواجبات المهمة التي احتواها برنامج الإعلام التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال، مواجهة الدعاية المضادة للعملية المذكورة. وقد أدت عملية نزع الأسلحة التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة في الصومال في ١٢ حزيران/يونيه إلى تحييد فعال لإذاعة مقديشو التي كانت تحت سيطرة قيادة الصومال الموحد/المحالفة الوطنية الصومالية وكانت مصدرا لدعاية معادية متزايدة ضد عملية الأمم المتحدة في الصومال. ومع ذلك فمنذ تلك الفترة ما برحت الإذاعات السرية تسعى إلى التشويش على راديو "ماعنتا" وغيره من الاذاعات الصومالية بقيامها بالبث في نفس الوقت وعلى نفس التردد.

٥٨ - ومن أجل توسيع وصول إرسال راديو "ماعنتا" إلى كل أنحاء البلاد، مع الحيلولة دون تعرضه للتشويش من جانب مصادر الدعاية المعادية، يتطلب الأمر أجهزة إرسال اضافية يتم نصبها في أنحاء الصومال الأخرى. وتشير دراسة تقنية أولية إلى أن استخدام أجهزة إرسال الموجة المتوسطة من شأنها التخفيف من بعض مشاكل البث التي يواجهها راديو "ماعنتا" حاليا. ويقترح تدعيم هذه الوسيلة الأساسية للاتصال بوصفه بندا اضافيا عاجلا من بنود الميزانية.

٥٩ - وإلى أن يتسنى تركيب أجهزة الارسال الاضافية، تدرس عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال امكانية بث البرامج الاذاعية عبر خدمات الموجة القصيرة للاذاعات الخارجية للبلدان المجاورة. وتجري حاليا مشاورات بشأن هذه المسألة مع السلطات في كل من اثيوبيا وجيبوتي وكينيا.

باء - الوسائل الإعلامية المطبوعة

٦٠ - تنشر عملية الأمم المتحدة في الصومال صحيفة "ماعنتا" باللغة الصومالية ٦ أيام في الأسبوع في مقديشو وتوزع على ١١ مدينة أخرى بالصومال. إلا أن التوزيع ظل محدودا بما يبلغ ٢٥ ألف نسخة.

٦١ - وتعتمد عملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا على العنصر العسكري لنقل الصحيفة المذكورة إلى أنحاء الصومال الأخرى. ومع ذلك لم تستطع الطائرة العسكرية أن تقوم بتسليم كميات يومية من الصحيفة. وفي مقديشو أعيق التوزيع بسبب القتل الشائن الذي راح ضحيته يوم ٧ تموز/يوليه ٦ من الصوماليين المستخدمين في توزيع الصحيفة. وقد أعرب الموظفون الصوماليون الآخرون، سواء في صحيفة "ماعنتا" أو راديو "ماعنتا" عن القلق على سلامتهم الشخصية. وتعكف عملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا على دراسة عرض من متعهد صومالي لتوزيع صحيفة "ماعنتا" في مقديشو. ومن شأن تقديم موارد اضافية أن يتيح للعملية القيام الكترونيا ببث الصحيفة والمواد الإعلامية الأخرى كالنشرات الصحفية إلى المدن المختلفة في البلاد بهدف طباعتها ونشرها محليا.

٦٢ - وقد بدأت العملية مؤخرا بنشر طبعة انكليزية من صحيفة "ماعنتا" لتوزيعها على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأطراف أخرى في المجتمع الدولي.

العلاقات بوسائط الإعلام

٦٣ - أثارت ولاية إقرار السلم لعملية الأمم المتحدة في الصومال ، والعدد الكبير من الدول الأعضاء المساهمة بأفراد عسكريين، انتباه وسائط الإعلام الدولي. ولخدمة احتياجاتها للمعلومات ، وكذلك احتياجات الصحافة الصومالية المحلية ، تواصل عملية الأمم المتحدة في الصومال تقديم خدماتها المساعدة لوسائط الإعلام من خلال اجتماعات الإحاطة الصحفية، وإصدار بيانات لوسائط الإعلام وصحائف وقائع، والرد على

استفسارات وسائط الإعلام، وتنسيق مقابلات كبار المسؤولين في عملية الأمم المتحدة في الصومال مع ممثلي وسائط الإعلام.

٦٤ - وتكفل اجتماعات الإحاطة اليومية المنتظمة التي ينظمها الناطقون المدنيون والعسكريون باسم عملية الأمم المتحدة في الصومال تدفقا للمعلومات عن الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية لأعمال عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويجري إعداد موجزات اجتماعات الإحاطة هذه يوميا وإرسالها إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك وإلى مركز الأمم المتحدة للإعلام في نيروبي لإعادة نشرها.

٦٥ - ونظمت عملية الأمم المتحدة في الصومال زيارات للصحفيين في مختلف مناطق الصومال وقد عززت هذه الجولات تغطية وسائط الإعلام للأنشطة الإنسانية لعملية الأمم المتحدة في الصومال، مثل الإغاثة في حالة الفيضان أو توزيع المقننات الغذائية. ورافق الصحفيون أيضا المسؤولين في عملية الأمم المتحدة في الصومال المشتركين في المشاورات مع زعماء المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الصومال، بشأن إنشاء مجالس المحافظات والمجالس الإقليمية.

الخدمة الميدانية الجماهيرية

٦٦ - بالإضافة إلى صحيفة ماعنتا "Maanta" والبرامج الإذاعية، سعت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى مخاطبة السكان الصوماليين من خلال وجودها في الميدان. وتترجم نشرات منتظمة عن الجوانب السياسية والإنسانية والجوانب ذات الصلة بالأمن وبأنشطة عملية الأمم المتحدة في الصومال ويتم إرسالها باللغتين الانكليزية والصومالية إلى كل مكتب من مكاتب المناطق التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال لإعادة نشرها في المجتمعات المحلية.

٦٧ - وعمل إسقاط النشرات المطبوعة، وكذلك الملصقات الصادرة عن المسؤولين العسكريين في عملية الأمم المتحدة في الصومال أيضا على إبراز أهداف وأنشطة العملية.

٦٨ - وفي ضوء نقص الاتصالات السلكية واللاسلكية في الصومال، فإن الاتصال الشخصي بين المسؤولين في عملية الأمم المتحدة في الصومال والجمهور الصومالي كان أيضا وسيلة فعالة لنقل الفكرة والهدف من وراء عملية الأمم المتحدة في الصومال. وقد عقد ممثلي الخاص، ونائبه ومسؤولون آخرون في عملية الأمم المتحدة في الصومال، ولا سيما أولئك الموجودين في مكاتب المناطق ومكاتب المناطق الفرعية، اجتماعات عديدة مع زعماء المجتمعات المحلية الصوماليين ، والشيوخ، والجماعات النسائية والشبابية، وممثلي رجال الأعمال والحركات السياسية، والمنظمات غير الحكومية المحلية في جميع أنحاء الصومال لتعزيز الفهم الجماهيري وتأييد ولاية وأهداف عملية الأمم المتحدة في الصومال. وسيتحسن هذا البرنامج نظرا لأن مكاتب المناطق والمناطق الفرعية قد أصبحت متمرسة على هذا الانجاز بصورة ملائمة.

سابعا - ملاحظات

٦٩ - عكست الولاية المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣)، التعقيدات الشديدة في الحالة التي كانت سائدة في ذلك الوقت في الصومال والتي تعهدت الأمم المتحدة بحلها. وكان من الواضح أن عملية الأمم المتحدة في الصومال ستكون بحاجة إلى التعاون الكامل من جانب الشعب الصومالي، ولا سيما قادة الفصائل، إذا كان لها أن تنجز مهامها بيسر وسلاسة. وفي الوقت نفسه، أدرك المجتمع الدولي أن تعقيدات الحالة من شأنها أن تفضي إلى صعوبات كبرى في المهام الموضوعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. ولهذا السبب عينه، قرر مجلس الأمن إنشاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٧٠ - وللأسف، فإن المواقف القصيرة النظر لزعماء بضعة أحزاب قد زادت من تفاقم صعوبة الأوضاع. وبالرغم من هذه المحاولات المتعمدة لمنع عملية الأمم المتحدة في الصومال من أداء مهامها التي عهد بها إليها مجلس الأمن، فإن الحالة الكلية في الصومال قد شهدت تحولا رئيسيا. وقد تحدد المسار بالفعل بالتدخل الشديد الفعالية لقوة العمل الموحدة، وفي أعقاب إنشاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، استقرت الأحوال في معظم أنحاء البلد. وتصل المساعدة الإنسانية إلى غاياتها وهي محمية من الهجمات والنهب على أيدي العصابات والمليشيات المسلحة. ويمارس الناس أنشطتهم الروتينية المعتادة. وتعيد المدارس فتح أبوابها. ويجري حرث الأراضي، وزرع المحاصيل، بل وتصدير الماشية كذلك. وتجتمع المجالس المحلية لمشايخ العشائر وتتعاون بجهود الأمم المتحدة لمساعدة الصومال على إعادة تهيئة الأحوال الطبيعية. ويتناقض هذا تماما بالمقارنة بالحالة في بداية هذا العام، عندما كان الشعب الصومالي لا يزال يعاني من آثار الحرب الأهلية الوحشية التي أشعلتها مطامح وعداوات أمراء الحرب والتي كلفت مئات الآلاف من الأبرياء الصوماليين حياتهم.

٧١ - وقعت على عاتق عملية الأمم المتحدة في الصومال مهمة ضخمة بعد أن تولت المسؤولية من قوة العمل الموحدة، تمثلت في نزع سلاح الجماعات المسلحة التي روعت الشعب وجعلت من ابتزاز وكالات المساعدة الإنسانية مصدر دخل كبير لها. وقد أتيحت لي، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية المعقود في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي، فرصة لتبادل الآراء مع عدد من الزعماء الأفارقة بشأن الحالة في الصومال والمسائل المتعلقة بها. ولقد كان هناك تأييد قوي لجهود الأمم المتحدة في الصومال، وخاصة لضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان التنفيذ الكامل لأحكام نزع السلاح المنصوص عليها في اتفاق أديس أبابا. وقد أعرب عن هذه الآراء في القاهرة، سواء في القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، وفي البيان الصادر عن اللجنة الدائمة للقرن الافريقي في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣. كذلك جرى الإعراب عن التأييد القوي للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في الصومال، في المناقشات التي عقدتها مع الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

٧٢ - وقد ولدت الأولوية التي أعطتها عملية الأمم المتحدة في الصومال لنزع السلاح عداء تجاه العملية في نفوس قلة من زعماء العشائر بسبب خشيتهم من فقدان سلطانهم ونفوذهم. ولم تر عملية الأمم المتحدة في الصومال، بعد أن نصبت بعض هذه العناصر كمينا لأفراد العملية في ٥ حزيران/يونيه وفي مناسبات تالية، بدا من اتخاذ اجراء شديد البأس لتنفيذ نزع السلاح المطلوب بموجب اتفاق أديس أبابا. وقد أدى استغلال هذه الاجراءات لإثارة العداوات تجاه عملية الأمم المتحدة في الصومال الى الاضرار بالشعب الصومالي والى ازهاق الأرواح، الأمر الذي يتحمل مسؤوليته كلية زعماء الفصائل، وخاصة محمد فرح عيديد.

٧٣ - وإني لعلى وعي بما يخامر بعض الجهات من إحساس بأن عملية الأمم المتحدة في الصومال تحيد عن مهمتها الرئيسية المتمثلة في كفالة التوزيع الآمن للمساعدة الإنسانية، وإنعاش الصومال وتعميرها، وبأنها تحشد جهودا وموارد لا متناسبة في العمليات العسكرية. وأنا أعرف أن بعض هذا النقد صادر تماما عن نوايا حسنة على أن المجتمع الدولي يعرف منذ البداية أن نزع سلاح جميع الفصائل وأمراء الحرب فعلا هو شرط لا بد منه للجوانب الأخرى من ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، سواء كانت سياسية، أو مدنية، أو إنسانية أو انعاشية أو تعميرية. وما لم يتم تنفيذ نزع السلاح تنفيذا كاملا، فليس من المنطقي توقع أن تفي عملية الأمم المتحدة في الصومال بالجوانب الأخرى لولايتها، إن كون العملية قد استطاعت تحقيق التقدم الذي بلغته في أنحاء مختلفة من البلد، رغم الأعمال العدائية المسلحة التي تواجهها فيما يكاد يكون يوميا من جانب محمد فرح عيديد وميليشياته، لدليل بالغ على عزم الشعب الصومالي فضلا عن عملية الأمم المتحدة في الصومال على ألا تثنيه هذه العقبات وكذلك على رغبة الشعب الصومالي في السلم وعودة الحياة الطبيعية. غير أن الحقيقة التي يتعين أن نواجهها هي أن البلد لن يتمتع باستقرار كامل حتى يتم القبض على العناصر المجرمة وتقديمها للعدالة على النحو الذي طالب به مجلس الأمن في قراره ٨٣٧ (١٩٩٣). وإني لعلى اقتناع بأن مجلس الأمن يؤيد هذا النهج تأييدا كاملا. ومن المهم إدراك التلاحم بين العناصر السياسية والعسكرية والإنسانية لوجود الأمم المتحدة في الصومال.

٧٤ - وعلى ضوء هذه الظروف، انتهيت إلى نتيجة مؤداها أن عملية الأمم المتحدة في الصومال تتطلب تخصيص لواء إضافي من أجل تمديد أنشطتها ومواصلة برنامج نزع السلاح في المناطق الوسطى والشمالية من البلد، وإحلال الأمن من خلال نزع السلاح في مقديشو، ومعالجة مشكلة اللاجئين على نحو كاف. وخليق بهذا العدد الإضافي من القوات أن يتيح للعنصر العسكري أن يكون أكثر فعالية وأكثر سرعة، وأن يتحرك في نطاق أوسع. وحري بازدياد الفاعلية، هذا، أن يمكن بدوره عملية الأمم المتحدة في الصومال من الاضطلاع بولايتها خلال فترة زمنية أقصر. وسينجم عن هذه الخطوة زيادة مؤقتة في عدد قوات العملية. وسأحاول جاهدا أن أدبر التكاليف الاضافية من الاعتمادات التي ووفق عليها بالفعل.

٧٥ - ويتطلب احلال الأمن والاستقرار في الصومال إعادة تشكيل قوة شرطة صومالية، والنظام القضائي، والنظام الجنائي، بغية تمكين الصوماليين من أن يتحملوا سريعا المسؤولية الكاملة عن إقرار القانون والنظام في بلدهم. ويتعين اتخاذ الخطوات الأولية في إطار الجهاز الانتقالي الذي ورد تصور له في اتفاق أديس أبابا، ابتداء من مستويات المحافظة والإقليم. وسيسهل هذا في نهاية المطاف تخلص الأمم المتحدة

التدريجي من دورها الحالي في الصومال. وعلاوة على ذلك، فإنه فور تغلب الصومال على المخاطر الناشئة عن الانتشار الواسع للأسلحة الثقيلة، ستكون هناك قوة شرطة جيدة التنظيم وفعالة قادرة على الحد من انتشار الأسلحة الخفيفة. ولذلك فإنه من المحتم والعاجل أن تقوم الحكومات المانحة بتوفير موارد في شكل أموال ومساعدة تدريبية، وكذلك في شكل ترتيبات انتقالية فعالة.

٧٦ - وتولي عملية الأمم المتحدة في الصومال أولوية عالية لمساعدتها في عملية المصالحة السياسية. وقد تشكلت مجالس المحافظات، وستستمر الجهود لإدامة هذا الزخم بغية تشكيل المجالس الإقليمية والمجلس الوطني الانتقالي بأسرع ما يمكن. وتولت عملية الأمم المتحدة في الصومال أيضا رعاية اجتماع المصالحة لشيوخ العشائر في الأقاليم المختلفة في الصومال، حيث كانت الآثار ظاهرة في استعادة أحوال الاستقرار والأمن، على العكس تماما من المعاناة في ظل النزاع فيما بين العشائر. ويراودنا الأمل في أن تشجع هذه النجاحات المصالحة السلمية في أجزاء أخرى من البلد.

٧٧ - وعند التطلع خارج إطار الحالة في الصومال، وهي بؤرة التركيز في هذا التقرير، فإنه من الضروري إيلاء الاهتمام بالمشاكل الخطيرة التي جرت مواجهتها عند إنشاء عملية الأمم المتحدة في الصومال، والتي تدل على أوجه قصور الهيكل الحالي والإجراءات الحالية عن ملاحقة المطالب الضخمة للجيل الجديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وفي عملية الأمم المتحدة في الصومال على وجه الخصوص، ولكن أيضا عند إنشاء البعثات الكبيرة الأخرى على مدار السنتين الأخيرتين، فإن التأخيرات والتعقيدات الناشئة عن تطبيق الأمانة العامة للإجراءات الإدارية والمالية والسوقية المستقرة، قد جعلت تخلفها يبدو جليا. وكما يعرف أعضاء المجلس، تتخذ تدابير بالفعل لتحسين الإجراءات والممارسات في الأمانة العامة، وأشعر بالامتنان للدعم المقدم من الحكومات المختلفة.

٧٨ - وهناك مشكلة أخرى خطيرة وحساسة نشأت في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والتي يعرفها أعضاء المجلس، هي المشكلة المتعلقة بقيادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن والسيطرة عليها. وقد تعرض مبدأ وممارسة وحدة القيادة الذي تطور على مر عقود من عمليات حفظ السلم للبلبلة في العمليات الأخيرة التي تدخل ولاياتها، جزئيا في بعض الأحيان، في إطار الفصل السابع من الميثاق وربما يعزى إلى الأحوال الشديدة التعقيد والخطورة التي وجدت عملية الأمم المتحدة في الصومال نفسها تعمل في ظلها، إن إجراءات بعض قادة الوحدات أدت الى إضعاف سلامة هيكل القيادة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وفي أعقاب إيضاح تم على المستويين السياسي والتنفيذي، جرت تسوية هذه المصاعب. وفي حالة الوحدة الإيطالية التي لقيت اهتماما لا موجب له من وسائط الإعلام، فإنه يسرني أن أعلن أن هناك تنسيقا كاملا بين الأمم المتحدة والسلطات الايطالية وأن المسألة قد جرت تسويتها. والفرقة الايطالية في الصومال وقوامها ٥٤٠ ٢ جنديا يوجد معظمها في منطقة جلالاسي، مع بضع وحدات في شمالي مقديشو. وعلى حين كان هناك تنسيق دائم وكامل في منطقة جلالاسي، نشأت، بالنسبة لمنطقة مقديشو، وجهات نظر مختلفة حول بعض طرائق تنفيذ ولاية الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك، طلبت إيطاليا إعادة وزع وحداتها الموجودة في مقديشو إلى أماكن أخرى في الصومال، وقد قبل هذا الطلب من خلال تبادل الرسائل

بين وزير الخارجية الايطالي وبيني. والمحادثات جارية بالفعل لتحديد الأماكن التي سيتم وزع هذه الوحدات فيها.

٧٩ - ومع ذلك فإن هذه القضية تستحق الاهتمام بغية تلافي التعقيدات في المستقبل والتي يمكن أن تضعف فعالية بعثات الأمم المتحدة لصالح السلم والأمن الدوليين. وعندما يأذن المجلس بعملية في إطار الفصل السابع من الميثاق، فإنه ستكون هناك بوضوح زيادة في خطر وقوع خسائر فيما بين الأفراد العسكريين تحت قيادة الأمم المتحدة. ومن المفهوم تماما أن الحكومات ستكون حساسة بشدة لهذا الخطر وسترغب في كفالة أعلى درجة ممكنة من الأمن لأفرادها. بيد أنني متأكد أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستوافق على أنه لا سبيل إلى خفض هذه المخاطر للحد الأدنى إلا إذا كانت هناك قيادة وسيطرة فعالين لقائد القوة في الميدان. ويضمن هذا أيضا أن يكون القائد قادرا على استخدام موارده إلى أقصى حد لتحقيق الأهداف المحددة في الولاية الصادرة من المجلس. ولذلك فإنه من الواضح أنه من مصلحة الأمم المتحدة احترام سلامة القيادة والسيطرة للعمليات العسكرية للأمم المتحدة في جميع عمليات حفظ السلم والأمن، سواء في إطار الفصل السادس أو الفصل السابع. وبالطبع، فإنه من الجوهري التشاور مع البلدان التي تساهم بقوات بصورة كاملة وإبقائها على اطلاع كامل، على الصعيدين السياسي وصعيد العمليات على السواء. وقد أصدرت تعليماتي بأن يتم هذا بانتظام، وإنني على ثقة من أن جميع الأطراف المعنية ستتعاون من أجل المصلحة المشتركة.

٨٠ - وفي ختام هذا التقرير، أود أن أعرب عن تقديري الحار لممثلي الخاص، الفريق بحري هاو، ولقائد القوة، الفريق أول بير، والى جميع الرجال والنساء، الجنود والمدنيين، الذين قدموا مساهمة رائعة في تعزيز ولاية الأمم المتحدة في الصومال في ظروف بالغة الصعوبة. وأعرب عن تقديري أيضا للجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية والى الحكومات العديدة التي ساعدت عملية الأمم المتحدة في الصومال وعززتها في أداء مهامها التاريخية. وأود قبل كل شيء أن أعرب عن تقديري العميق لجنود عملية الأمم المتحدة في الصومال، وللصوماليين العاملين لحساب العملية ولموظفي الإغاثة، وكذلك للصحفيين الذين فقدوا أرواحهم في سعيهم الجهيد مساعدة الصومال، تحت رعاية الأمم المتحدة، في ساعة محنتها.

المرفق الأول

إقرار الأمن مجددا في الصومال: الشرطة والنظامان القضائي والجنائي

١ - اتفق الزعماء السياسيون الصوماليون خلال الدورة الأولى لمؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، المعقود في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٣، في جملة أمور، على "الحاجة الى إنشاء قوة شرطة صومالية وطنية واقليمية غير متحيزة في جميع أقاليم البلد على أساس عاجل من خلال اعادة قوة الشرطة الصومالية السابقة الى وضعها السابق وتعيين وتدريب الشباب الصومالي من جميع الأقاليم، وطلبوا المساعدة المجتمع الدولي" في هذا الصدد.

٢ - ونص اتفاق أديس أبابا أيضا على أن يقوم المجلس الوطني الانتقالي، بوصفه مصدرا للسيادة الصومالية، بإنشاء "سلطة قضائية مستقلة".

٣ - وفي تقاريري السابقة (S/24992، الفقرة ٣٠؛ و S/25168، الفقرة ٢٢؛ و S/25354، الفقرة ٤٦)، ذكرت أن إنشاء قوة شرطة صومالية فعالة تشكل خطوة حاسمة الأهمية لتهيئة بيئة آمنة في الصومال.

٤ - وطلب مجلس الأمن، في قراره ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، الى "الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله الخاص، وعند الاقتضاء، بمساعدة من جميع الكيانات والمكاتب والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بتقديم المساعدة الانسانية وغيرها من أشكال المساعدة الى شعب الصومال لاصلاح مؤسساته السياسية واقتصاده وتعزيز التسوية السلمية والمصالحة الوطنية، وفقا للتوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٣". وشمل هذا، المساعدة في "إنشاء قوة شرطة صومالية، بالشكل المناسب، على الصعيد المحلي والاقليمي والوطني للمساعدة في إعادة وصون السلم والاستقرار والقانون والنظام، بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني وتسهيل محاكمة مرتكبيها" (انظر القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، الفقرة ٤).

٥ - وفي تقريري المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25354، الفقرة ٥٠)، أشرت الى أنني سأسترعي انتباه المجلس الى توصياتي القائمة على أساس تقييم أكثر تفصيلا لإنشاء قوة شرطة صومالية. ويتضمن هذا التقرير تلك التوصيات.

أولا - حالة الأمن الراهنة

٦ - بالرغم من الانقسامات الأخيرة في الجبهة الديمقراطية الصومالية للانقاذ التي تمارس الاشراف الاداري على الاقليم، فإن الاقليم الشمالي الشرقي يبدو متمتعا بالأمان والسلم. ولا توجد في الواقع أي مشكلة

تتعلق بقطع الطرق. وتمثل القلق التقليدي في الاقليم في الهجوم المحتمل لعناصر مسلحة عبر الحدود الاقليمية من جهة الجنوب والغرب. غير أن المصالحة السياسية الجارية وبرامج نزع السلاح ستقلل من هذا التهديد. وتشرف الجبهة الديمقراطية الصومالية للانقاذ على حالة الأمن في الاقليم. ويوجد حاليا ٧٠٠ شرطي تقريبا في الاقليم، كان نحو ٧٠ في المائة منهم من أفراد قوة الشرطة الوطنية الصومالية السابقة.

٧ - ويتمتع اقليم الخليج أيضا بحالة أمن مرضية نسبيا فيما عدا عمليات قطع الطرق على طول طريق حدور - بيدوا. وتتولى الشرطة حراسة بيدوا، عاصمة الاقليم، بدون أسلحة.

٨ - وفي اقليم جدّو، تعتبر حالة الأمن مرضية نسبيا بالرغم من أن أعمال متفرقة لقطع الطرق لا تزال تقع. وتقوم الشرطة في برديرا بتسيير دوريات مشتركة مع القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال في المدينة ولكن هناك حاجة الى حرس ريفي لتوفير الحماية في المناطق النائية. وعلى سبيل المثال، تعرض اللاجئون الصوماليون العائدون من كينيا مؤخرا الى هجمات من قطاع الطرق على بعد نحو ٥٠ كيلومترا من برديرا. وهناك حاجة جزئيا الى قوة للشرطة تتكون من ٠٠٠ ٢ رجل، والتي كانت قائمة قبل الحرب المدنية، بسبب طول الحدود مع كينيا واثيوبيا.

٩ - وتسببت آثار الهجوم الذي وقع في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ على القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال في مشاكل أمنية خطيرة في مقديشو. وقد تدهور الأمن في المدينة بسبب وجود أعداد كبيرة من الأسلحة وأعداد كبيرة من المقاتلين العشائريين الذين مازالوا مقيمين في المدينة. وجرى تحويل ثلاثة آلاف من أفراد الشرطة الصومالية السابقة الى قوة شرطة جديدة. وبصفة عامة، يقتصر وجود الشرطة والأسلحة على المحطات ليلا، ما لم تكن هناك عمليات مشتركة يعتزم القيام بها مع عملية الأمم المتحدة في الصومال. وواصلت الشرطة أداء واجباتها خلال الحوادث الأمنية الأخيرة التي اشتركت فيها القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال واشتركت مع هذه القوات في أداء مهام مختارة.

١٠ - وتفاقمت مشكلة الجريمة في أفغوي بسبب وجود أفراد عصابات النهب على طول طريق مركا-أفغوي وآخرين غادروا مقديشو ويمرون عبر المنطقة. ويمكن أن تكون هناك الى حرس ريفيين أو قوة متحركة ذات رد فعل سريع لإحكام السيطرة في هذه المنطقة.

١١ - وبعد النتيجة الناجحة لمؤتمر بوراما الذي استغرق أربعة أشهر، ظهرت في الاقليم الشمالي الغربي مصالحة سياسية فيما بين العشائر وادارة ذات قاعدة عريضة مصممة على نزع سلاح وتسريح الميليشيات ذات الأساس العشائري. ومن المتوقع أن يؤدي نزع السلاح والتسريح الى تحسين الأمن في المنطقة نظرا لأن مشكلة الأمن في الشمال الغربي قد نشأت أساسا من وجود الميليشيات ذات الأساس العشائري.

١٢ - وفي كسمايو، شنت الأحزاب المسلحة غارات عسكرية في المدينة وتغيرت السيطرة على المدينة مرتين في الشهور الأربعة الأخيرة من حزب الى أخر. وبطريقة مماثلة جرت إعادة تنظيم الشرطة مرتين

في المدينة. وتعمل العناصر السياسية والعسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال مع مشايخ جميع العشائر والأحزاب لتهدئة التوتر في منطقة كسمايو.

١٣ - ومن الواضح أنه على الرغم من أن الحالة الأمنية في بعض أنحاء الصومال ما زالت غير مرضية (لاسيما في مقديشو)، تحسن الأمن في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية والخليج ومنطقة غيدو. ومن العناصر الهامة لتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإعادة إنشاء قوة الشرطة في الصومال، نزع السلاح في جميع أنحاء البلد، وهي مهمة تشكل جزءا من ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال.

١٤ - ولا يقتضي عودة القانون والنظام والسلم والاستقرار في الصومال تعزيز قوات الشرطة فحسب، بل يتطلب أيضا وجود نظام قانوني يوفر الأساس والإطار اللازم لأنشطة الشرطة. وينبغي أن يشمل هذا النظام القوانين الأساسية التي يتعين على الشرطة إنفاذها؛ وكذلك وجود نظام قضائي للفصل في حالات أولئك اللذين تعتقلهم الشرطة، ووجود نظام جنائي يمكن بمقتضاه احتجاز الجناة ومعاقبتهم. وبالإضافة الى ذلك، وبسبب الحرب الأهلية في الصومال على مدى السنوات الخمسة الماضية، فإن التحقيق وتيسير إقامة الدعوى في حالة الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي يستلزمان اتباع نهج خاص، ربما عن طريق الاستعانة بمحققين وقضاة دوليين.

ثانيا - الاستراتيجية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في الصومال

ألف - الشرطة

١ - الأهداف

١٥ - ينبغي السعي من أجل بلوغ الأهداف العامة لعملية الأمم المتحدة في الصومال فيما يتعلق بإنشاء قوة شرطة وطنية محايدة وذلك عن طريق إطار يضم ثلاثة مستويات: المستوى الوطني والإقليمي والمحلي "على أن تكون قوات الشرطة مسؤولة أمام السلطات المحلية المختصة في كل مستوى من هذه المستويات. وفي ضوء الحقيقة القائلة بأنه لم يتم حتى الآن سوى إنشاء سلطات محلية على المستوى المحلي، أي المجالس المحلية، فإنه يجب البدء في تنفيذ هذا الهدف العام على هذا المستوى" وتوسيع نطاقه ليشمل المستويين الإقليمي والوطني بما في ذلك، في نهاية المطاف، المجلس الوطني الانتقالي عند إنشائه. وينبغي أن يظل دور عملية الأمم المتحدة في الصومال في هذا الجهد هو دور جهة قائمة بالتيسير.

١٦ - ويمكن تحقيق التوسع في قوة الشرطة البالغ عدد أفرادها ٠٠٠ ٥ والمؤلفة من رجال الشرطة السابقين لتصبح قوة قوامها ٠٠٠ ١٠ شخص. وذلك عن طريق إدخال ٥٠٠ ١ تقريبا من رجال الشرطة العاملين في الشمال الشرقي وما يقرب من ٥٠٠ ١ من رجال الشرطة العاملين في الشمال الغربي، ضمن

برنامج عملية الأمم المتحدة في الصومال. وسيحتاج رجال الشرطة في هذه المناطق الى تدريب فوري على أعمال الشرطة في المراكز وأثناء الخدمة. وبالإضافة الى ذلك، سيتم تعيين ٣ ٠٠٠ شخص على نطاق البلد وسيحصلون على تدريب أساسي في مجموعات تضم كل مجموعة ٤٠٠ شخص. وفي حالة بدء التدريب في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، فإن ٥ دورات تضم كل منها ٤٠٠ مجند، ستسفر عن وجود ٢ ٠٠٠ من رجال الشرطة الجدد بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

١٧ - ومن جهة أخرى، فإن عدد رجال الشرطة اللازمين للقيام بواجبات إنفاذ القانون والواجبات الأمنية هو مسألة تخضع للتقييم المستمر. ومن أجل إنشاء قوة شرطة قوية قوامها ١٨ ٠٠٠ فرد (وهو عدد رجال الشرطة قبل الحرب الأهلية) يمكنها القيام بواجبات إنفاذ القانون والواجبات الأمنية بحلول آذار/مارس ١٩٩٥. (الموعد المتوقع حاليا لإنجاز ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال) ينبغي زيادة عدد وحدات الشرطة القائمة وإنشاء قوات للشرطة في المراكز السكانية الأصغر حجما في جميع أنحاء البلد. وفي حين سيوفر رجال الشرطة السابقين (٣ ٠٠٠ تقريبا) الأساس لعملية التوسع المشار إليها، فإن عملية تدريب المجندين يمكن أن تساعد أيضا على القيام بعناية بإعادة إدماج عناصر مختارة من أفراد المليشيات السابقين في المجتمع الصومالي وتوفر لهم فرص عمالة فنية مع تحقيق الإنضباط. وسوف يقسم رجال المليشيات السابقين يمين الولاء للصومال وسيتم مراقبتهم بعناية أثناء التدريب لضمان القضاء على الولاء الطائفي. ويمكن تدريب عدد إضافي من المجندين يقدر عددهم بين ٤ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ للعمل كرجال شرطة بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في حالة توافر أكاديميتين إضافيتين للتدريب عن طريق برامج المانحين الدولية.

١٨ - ويمكن قيام هيكل وطني للشرطة إذا ما قرر المجلس الوطني الانتقالي ذلك. وريثما يتم إنشاء الهيكل الوطني، سيتم تنظيم الشرطة ومراقبتها تنفيذيا عن المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي. ويمكن للسلطة الحكومية المطالبة بأن يواصل المستشارون الدوليون لشؤون الشرطة خدماتهم إذا لزم الأمر.

٢ - الاستراتيجية

١٩ - الى أن يتم إنشاء هيكل حكومي في الصومال، ستكون قوة الشرطة تحت المراقبة التنفيذية للمجالس الإقليمية والمجالس المحلية. وستقدم عناصر من الشرطة الدولية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال المساعدة الى هذه الكيانات في الاضطلاع بمسؤولياتها، وستقدم المشورة والتدريب لقوات الشرطة.

٢٠ - وسيتم تقديم المساعدة الى قادة الشرطة الإقليميين عن طريق الخبراء الدوليين الذي سيعملون كمستشارين للشرطة. وسوف تحدد الاعتبارات السياسية الإقليمية والتنفيذية ما إذا كانت عملية الأمم المتحدة في الصومال ستقوم بتعيين رئيس للشرطة الوطنية للفترة المشمولة بالتقرير المؤقت.

٢١ - وخلال هذه الفترة، يعتبر التنسيق والتعاون الوثيقين بين العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال والشرطة الصومالية عنصرا هاما لضمان وجود سياسات وعمليات أمنية شاملة ومنسقة. غير

أنه لدى وصول عنصر مستشاري الشرطة الدوليين بالكامل، ستقوم القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال بإنهاء سيطرتها على أنشطة الشرطة. ومع ذلك، سيستمر التنسيق الوثيق في مجال السياسات والعمليات بين مستشاري الشرطة والعسكريين في عملية الأمم المتحدة للصومال والشرطة الصومالية.

٢٢ - وسيتم إنشاء وتنظيم أكاديمية أو معهد لتدريب الشرطة، بمساعدة المستشارين الدوليين لشؤون الشرطة. وسيبدأ معهد الشرطة دوراته الأساسية الأولى للتدريب على أعمال الشرطة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. وسيتم القيام بدورات تنشيطية لضباط الشرطة العاملين في جميع أنحاء البلد عن طريق أفرقة تدريب متنقلة. وسيقوم المعهد بتدريب ٤٠٠ مجند في الدورة الواحدة في إطار برنامج أساسي للتدريب على أعمال الشرطة مدته ٣ أشهر، يتم بموجبه الوفاء بالهدف المتمثل في تدريب عدد من المجندين قوامه ٠٠٠ ٢ مجند لزيادة عدد أفراد قوات الشرطة الى ٠٠٠ ١٠ فرد بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وسيكون التجنيد متناسبا بين العشائر على أساس إقليمي، وسيتم الحفاظ على التوازن بين العشائر طوال جميع مراحل التجنيد.

٢٣ - وبالإضافة الى ذلك، سيحتفظ المعهد بمركز تقييم لأفراد الشرطة ومركز لوثائق الشرطة التي ستكون متاحة لقوة الشرطة بأسرها. وسيتم توفير برامج تدريبية لأفراد الشرطة على المستويات الأساسية والمتوسطة والإشرافية. وسيوفر المعهد أيضا التعليمات اللازمة لقضاة المحاكم الجزئية وأفراد فرق الاحتجاز.

٢٤ - ولدى تقديم المساعدة، سوف تستفيد عملية الأمم المتحدة في الصومال من قوة الأمن المساعدة التي أنشأتها فرقة العمل الموحدة كأساس لقوة الشرطة الصومالية التي تشرف عليها عملية الأمم المتحدة في الصومال. غير أن عملية الأمم المتحدة في الصومال ستجري استعراضا لأفراد قوة الأمن المساعدة لتقرير ما إذا كان هؤلاء الأفراد مستوفون للشروط التالية:

(أ) أن تتوافر لديهم خبرة سابقة لمدة سنتين قبل ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ مع قوة الشرطة الصومالية السابقة؛

(ب) ألا يكونوا قد ارتكبوا أي جرائم ضد الشعب الصومالي؛

(ج) ألا يكونوا مصابين بعجز بدني، مع استثناءات نادرة.

أما الذين لا يفون بهذه الشروط، فلن يتم الاحتفاظ بهم في قوات الشرطة. وسيتم الاهتمام بوجه خاص بالاحتفاظ بأكفأ العناصر. ولما كانت المليشيات هي الأساس في قوات الشرطة الحالية، فسوف تنظر عملية الأمم المتحدة في الصومال في دعم تلك القوات بالمرتبات والمعدات، لكنها سوف تشترط أن يخضع أفراد

تلك المليشيات، في حينه، لتدريب أساسي على أعمال الشرطة وحقوق الانسان. ويجب على ضباط الشرطة نبذ الولاء للقوى السياسية والقوات شبه العسكرية وأداء القسم بالالتزام بأهداف وغايات قوة الشرطة الوطنية الصومالية الجديدة وخدمة الشعب الصومالي والأمة الصومالية.

٢٥ - ولزيادة قوة الشرطة الى ٠٠٠ ١٠ فرد في جميع أنحاء الصومال بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ستبدأ عملية الأمم المتحدة في الصومال برنامجيا جديدا للتجنيد حالما تتوافر مرافق التدريب والمدربين، مستخدمة في ذلك، كحد أدنى، المعايير التالية. ويجب أن يكون المجندون:

(أ) ممن يتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عاما؛

(ب) ممن لم يرتكبوا أي جريمة ضد الشعب الصومالي؛

(ج) غير مصابين بعجز بدني؛

(د) متمتعين بمستوى معين من القراءة والكتابة؛

(هـ) أن يتم اختيارهم عن طريق رئيس الشرطة المحلية بناء على توصية من قادة المجتمعات المحلية وبالتشاور مع القائد العسكري الإقليمي لعملية الأمم المتحدة في الصومال حيثما كان ذلك قابلا للتطبيق؛

(و) أن يتم اختيارهم بطريقة تضمن تحقيق توازن نسبي في تمثيل العشائر.

٢٦ - وستقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال، على أساس كل إقليم على حدة، بتقييم الاحتياجات المتعلقة بتنظيم وتدريب قوات متحركة للاستجابة السريعة. ويمكن استخدام هذا النوع من القوات للمساعدة في القبض على قطاع الطرق في المناطق الريفية وفي عمليات نزع السلاح تحت إشراف العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال وفي المهام الأخرى للاستجابة السريعة وفي حالة وجود حاجة الى قوة إقليمية متحركة للاستجابة السريعة، ستكون هذه القوة خاضعة للمراقبة التنفيذية للمستشار الدولي الإقليمي لشؤون الشرطة التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال وللقائد العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

٢٧ - وفي ضوء البيئة الأمنية السائدة في كل منطقة، فإن المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال سوف يقررون، على أساس كل مركز على حدة، عدد الأسلحة التي ستقدم لكل مركز شرطة.

٢٨ - ومن الناحية المبدئية، ستقدم عملية الأمم المتحدة في الصومال مرتبات متواضعة وستجري أعمال تجديد محدودة لمرافق الشرطة، كما توفر المعدات الأساسية للنقل والاتصالات وتنظم التدريب الأساسي للشرطة وتقدم قدرا من التدريب المتخصص. على أن جدول المرتبات ينبغي أن يتصف بالاستدامة من خلال الايرادات التي ستولدها الحكومة الصومالية مستقبلا.

باء - النظام القضائي

١ - الأهداف

٢٩ - بحلول ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، سيكون قد تم إنشاء نظام قضائي مؤقت من ثلاثة مستويات. ولسوف يجري إنفاذ قوانين الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات لعام ١٩٦٢. ومن الناحية الأولية، سيتم تعويض القضاة والضباط القضائيين في النظام تعويضات متواضعة بواسطة عملية الأمم المتحدة في الصومال، وسوف يشجعون على اعتبار مشاركتهم هذه مسؤولية وطنية. وسوف يتم تجديد قاعات المحاكم وأماكن العمل الادارية كما ستزود كل محكمة بمعدات مكاتبها.

٣٠ - وبحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ سيكون المجلس الوطني الانتقالي قد حدد نوعية النظام القضائي والقوانين في البلاد. وسوف يتم تكييف النظام القضائي المؤقت لكي يتواءم مع النظام الذي سيطلبه المجلس الوطني الانتقالي.

الاستراتيجية

٣١ - بعد أن يتم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي ستطلب اليه عملية الأمم المتحدة في الصومال أن يتخذ قرارا مبكرا بشأن هيكل وتنظيم السلطة القضائية والقوانين المدنية والجنائية المطبقة في كل أنحاء الصومال.

٣٢ - وكانت قوانين الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات في الصومال لعام ١٩٦٣ سارية المفعول منذ ٤ أيار/مايو ١٩٩٢ في المناطق التي يوجد بها نظام قضائي يؤدي مهامه. واتساقا مع ما قرره مؤتمر بوروما، فإن قانون العقوبات الهندي وقانون الاجراءات الجنائية الذي كان مستخدما في الشمال الغربي قبل عام ١٩٦٠ سوف يجري تطبيقه في تلك المنطقة.

٣٣ - وسيجري تشكيل النظام القضائي المؤقت على أساس نظام المحاكم لعام ١٩٦٢ ويتألف من مستويات ثلاثة، محاكم الاستئناف ومحاكم الأقاليم ومحاكم المقاطعات. وتختص محاكم المقاطعات بالنظر في القضايا المدنية والجنائية التي تؤدي الادانة فيها الى السجن لمدة تقل عن عشرة سنوات أما محاكم الأقاليم

فستنظر في القضايا المحالة من محاكم المقاطعات ويكون لها الاختصاص الأصلي في القضايا الجنائية التي تؤدي الادانة فيها الى السجن لمدة ثلاث سنوات أو أكثر.

٣٤ - وفي مقديشو ستقوم لجنة اختيار قضائية مؤلفة من ١٣ من الشخصيات الصومالية المرموقة وتتلقى المشورة من موظفي شعبة العدالة التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال، باختيار القضاة والضباط القضائيين الذين يعملون في نظام المحاكم بالمدينة وسوف تشرف على مسائل السلوك الأخلاقي والانضباط في الهيئة القضائية. وسيتم تشكيل مجالس مماثلة في المناطق الأخرى من الصومال لاختيار القضاة والضباط القضائيين.

٣٥ - وفي حالة تعرض القضاة الصوماليين للتهديد أو التخويف، ومن ثم في حالة رفضهم النظر في قضايا بعينها أو الضغط عليهم بحيث يصدرون أحكاما لا تستند الى أسس قانونية، تنظر عملية الأمم المتحدة في الصومال، بعد التشاور مع لجنة الاختيار القضائية، في أمر برنامج ينظر في استدعاء قضاة أجانب للخدمة في محاكم مختارة. (ينبغي ملاحظة أن القضاة الأجانب عملوا بالفعل في نظام المحاكم الصومالي في الستينات كما لا يزال هناك قضاة أجانب يخدمون اليوم في بعض بلدان شرق افريقيا). وبناء على الطلب، تكفل القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال الأمن للإجراءات القضائية ريثما تصبح قوات الشرطة الصومالية قادرة على كفالة الأمن المطلوب.

٣٦ - وينبغي النظر في أي قضية مطروحة في غضون ٤٨ ساعة من الاحتجاز إلا اذا لم يتواجد ضابط قضائي على مسافة معقولة. ويتم النظر بأسرع ما يمكن حيث يتوقف ذلك على موقع تواجد الضباط القضائيين وجداول أعمالهم.

٣٧ - ولعملية الأمم المتحدة في الصومال أن تنتدب مستشارين قضائيين مدنيين لإسداء المشورة والمساعدة في اعادة إنشاء النظام القضائي الصومالي المؤقت.

٣٨ - وطبقا للولاية التي أسندها مجلس الأمن الى عملية الأمم المتحدة في الصومال يقدم مستشارو الشرطة والمستشارون القضائيون التابعون للعملية المذكورة المساعدة الى النظام القضائي الصومالي للتحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات جنائية خطيرة بما في ذلك "الجرائم المرتكبة ضد الشعب الصومالي" وفي تسهيل المحاكمة عن هذه الجرائم.

٣٩ - وفي ضوء مقتضيات الأمن، وريثما يجري تجديد السجون الصومالية الملائمة، تساعد عملية الأمم المتحدة في الصومال في الإبقاء على مرفق للاحتجاز للأشخاص الذين لا يمكن ضمان أمنهم في مرافق الحبس القائمة، على أن تحترم في هذه المرافق معايير الأمم المتحدة المتصلة بحقوق الانسان.

٤٠ - وتقوم عملية الأمم المتحدة المذكورة، بمساعدة معهد الشرطة وكلية تدريب ملائمة بإحدى الجامعات، بتمويل برنامج تدريبي قضائي أو برنامج للاستعراض بالنسبة للقضاة والضباط القضائيين وبرنامج تدريبي على ادارة المحاكم بالنسبة للموظفين الاداريين.

٤١ - وتمول عملية الأمم المتحدة في الصومال إجراءات التجديد المتواضع لمرافق المحاكم، وتقدم معدات ولوازم محدودة في هذا الصدد بالاضافة الى التدريب ومرتبات متواضعة للقضاة وموظفي المحاكم الاداريين.

جيم - نظام السجون

ألف - الأهداف

٤٢ - بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ستكون قد اكتملت عمليات التجديدات الأساسية لمرافق السجون في مقديشو وهرجيسا وستدفع رواتب وتقدم الأغذية للمسجونين. كما يقدم مستشارو عملية الأمم المتحدة في الصومال المشورة والإشراف لمرافق الاحتجاز والسجون.

٤٣ - وبحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، سيكون قد تم حسب الاقتضاء، اعادة إنشاء سجون أخرى في مناطق أخرى بما في ذلك بوساسو وكسمايو.

باء - الاستراتيجية

٤٤ - تعد المعاملة الانسانية للمسجونين أمرا ذا أهمية قصوى.

٤٥ - تقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال بإصلاح مرافق السجون في مقديشو وهرجيسا وكذلك مركز احتجاز للأحداث في مقديشو.

٤٦ - تستخدم العملية المذكورة أعضاء هيئة الحراسة القديمة لادارة السجون، وبصورة مبدئية، تدفع العملية/المانحون الدوليون الرواتب لألف من أعضاء هيئة الحراسة: ٤٠٠ في مقديشو و ٢٠٠ في هرجيسا و ٢٠٠ في بوساسو و ٢٠٠ في كسمايو، وتحسب مستويات الرواتب بحيث يمكن الاستمرار في دفعها من خلال الايرادات المحلية بعد مغادرة عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٤٧ - ينبغي لموظفي هيئات الحراسة أن يستوفوا الشروط التالية:

(أ) أن يتوافر لديهم سنتان من خبرة الحراسة قبل تاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١؛

(ب) أن لا يكونوا قد ارتكبوا جرائم ضد الشعب الصومالي؛

(ج) أن يكونوا قد خضعوا لتدقيق بواسطة كبار موظفي هيئات الحراسة.

٤٨ - سيطلب الى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم الأغذية الى المسجونين.

٤٩ - تقدم عملية الأمم المتحدة في الصومال عددا ملائما من الأسلحة لموظفي السجون؛

٥٠ - تقوم العملية المذكورة عند الطلب بدعم الأمن الخارجي اذا ما استلزم الأمر ذلك.

٥١ - يقدم مستشارو السجون التابعون للعملية المساعدة في المجالات القانونية والجنائية وفي مجال حقوق الانسان الى موظفي السجون المتواجدين في مناطقهم.

٥٢ - تطلب عملية الأمم المتحدة في الصومال الى لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالات الأمم المتحدة (مثل منظمة الصحة العالمية) ومنظمات غير حكومية (مثل هيئة العفو الدولية) أن ترصد الأحوال التي تسود السجون وكذلك أي انتهاكات لحقوق الانسان.

دال - التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الانساني

١ - الأهداف

٥٣ - من أجل التلبية الكاملة لمتطلبات قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) تنشىء عملية الأمم المتحدة في الصومال مكتبا لحقوق الانسان لاجراء "التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني وتسهيل محاكمة مرتكبيها".

٥٤ - وسيكون مكتب حقوق الانسان التابع لعملية الأمم المتحدة في الصومال قد زود بفريق تحقيق مؤلف من ستة أشخاص من الدول الأعضاء. وسيقوم، في جملة أمور، بالعمل على إنشاء لجنة محلية صومالية لحقوق الإنسان.

٥٥ - وفي دورتها التاسعة والأربعين، المعقودة في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٣، أوصت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على توصيتها بتعيين خبير مستقل

معني بحقوق الانسان للصومال. وبالاضافة الى مهمة الخبير المستقل المحددة في مجال حقوق الانسان، فإن الخبير يمكن أن يعمل بوصفه أمينا للمظالم للمسائل المتعلقة بالشرطة والقضاء والسجون.

٥٦ - وبنهاية عام ١٩٩٣ يحتمل أن تفضي التحقيقات الجارية الى إدانة عدد من المشتبه بهم في عدة قضايا كبرى من قضايا حقوق الانسان، وسيقوم قضاة دوليون على أمر المحاكمات في هذه القضايا من انتهاك حقوق الانسان اذا ما أحجم القضاة الصوماليون عن النظر في القضايا نتيجة تهديدات أو عمليات ترويع.

٢ - الاستراتيجية

٥٧ - يكلف مجلس الأمن في قراره ٨١٤ (١٩٩٣) عملية الأمم المتحدة في الصومال بالمساعدة في "اعادة السلم والاستقرار والقانون والنظام بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني وتسهيل محاكمة مرتكبيها".

٥٨ - سوف تنشىء عملية الأمم المتحدة في الصومال فريقا من اختصاصيين دوليين يتولى التحقيق بالتعاون مع الشرطة الصومالية، في انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة ضد الشعب الصومالي وكذلك ضد العاملين في مجال المساعدة الدولية، ومن شأن هذه الانتهاكات أن تشمل عمليات القتل الجماعية للمواطنين الصوماليين وعمليات القتل والشروع في القتل والتهديدات بالايذاء الجسماني ضد العاملين في مجال المساعدة الدولية ومستخدمي عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٥٩ - ستقوم العملية المذكورة بإنشاء سجل مركزي لحوادث القتل والشروع في القتل وتهديدات الأمن وجرائم التعدي على الممتلكات. وسوف يشمل السجل ملفات للتحقيق في كل قضية.

٦٠ - ستقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال بإنشاء فريق للتحقيق في دعاوي الممتلكات يعالج أمر الجرائم التي تشمل: سرقة الأموال؛ نهب وتدمير وكالات الأمم المتحدة، ومكاتب ومخازن المنظمات غير الحكومية؛ نهب وتدمير المباني الصومالية والهياكل الأساسية والمركبات وغيرها من الأصول الثابتة؛ نهب وتدمير مواقع البعثات الدبلوماسية. وسوف يبت الفريق فيما اذا كانت جريمة مبلغ عنها من جرائم الممتلكات تدخل ضمن اختصاصه، أما جميع جرائم الممتلكات التي تخرج عن اختصاص الفريق فتحال الى الشرطة الصومالية للتحقيق.

٦١ - تشجع عملية الأمم المتحدة في الصومال المجلس الوطني الانتقالي على إنشاء شعبة لدعاوى ممتلكات بوصفها شعبة خاصة ضمن نظام المحاكم الصومالية العادي للنظر في جرائم التعدي على الممتلكات عن الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ حتى الوقت الحاضر. وينبغي أن تتمتع هذه الشعبة من شعب المحاكم بالسلطة لمعاقبة مرتكبي جرائم الممتلكات وفقا للقوانين الصومالية المطبقة، وينبغي تمكينها من أن

تأمر بمنح تعويض عن الممتلكات أو بدفع تعويض عن الأضرار أو بكلا الأمرين، وهذه المبادرة سوف تستند الى الأعمال التي تنجزها اللجنة المعنية بحل منازعات الملكية بالطرق السلمية.

٦٢ - تشجع عملية الأمم المتحدة في الصومال الجماعات الدولية لحقوق الانسان على مساعدة منظمات حقوق الانسان الصومالية بإمدادها بالموارد البشرية والمالية.

٦٣ - تقدر تكلفة سنة واحدة لانشاء مكتب مزود بالموظفين الدوليين ليتولى التحقيق وتسهيل المحاكمة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني بمبلغ ٠٠٠ ٣٢٢ ٢ دولار. وهذا المكتب سيتم تزويده بالموظفين في إطار ميزانية حفظ السلم بالاضافة الى متطوعين دوليين.

ثالثا - الجوانب المالية

٦٤ - تقدر التكلفة الاجمالية للدعم المباشر لاعادة إنشاء نظام العدالة الصومالي بمبلغ ٠٠٠ ١٣٠ ٤٥ دولار للسنة الأولى (انظر التذييل). ويجب التأكيد على أن هذا يعد الحد الأدنى من المبالغ المطلوبة لبدء تسيير نظام العدالة الصومالي حتى يتسلم مهمة حفظ القانون والنظام بأسرع ما يمكن من يد عملية الأمم المتحدة في الصومال، واذا ما وهبت الدول المعدات الفعلية فلسوف تنخفض هذه الاحتياجات من الميزانية. وعندما قدمت الاضافة الى تقريري السابق (S/25354/Add.1)، لم يكن قد تم التوصل الى تقييم تفصيلي لمدى تفسخ نظام العدالة الصومالي ومدى الدمار الذي لحق بهياكله الأساسية. وفي ذلك الوقت اقترحت رقما هو ٠٠٠ ٩٠٠ ٨ دولار مطلوبا فقط لمواصلة دعم قوة الشرطة المساعدة الموروثة عن فرقة العمل الموحدة، وقوامها ٠٠٠ ٥ فرد.

٦٥ - ولتنفيذ هذا البرنامج، سيكون لدى عملية الأمم المتحدة في الصومال موظفون دوليون في ادارة الشرطة وإسداء المشورة في مقر العملية وعلى مستويات المنطقة والمنطقة الفرعية والمقاطعة لضمان الاتصال اليومي مع الشرطة الصومالية نزولا حتى مستوى المركز. كما سيتوافر لدى العملية المذكورة الخبرات الدولية المطلوبة لمساعدة الصوماليين على إنشاء أنظمتهم المتعلقة بالقضاء والسجون وعلى التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني.

٦٦ - وقد أشرت في تقريري السابق (S/25354، الفقرة ٨٩) الى اعتزامي الحفاظ على صندوق الأمم المتحدة المخصص للعمليات في الصومال الذي أذن به مجلس الأمن في الفقرة ١١ من تقريره ٧٩٤ (١٩٩٢). ويسعدني أن أعلم أن هناك عددا من البلدان تستعد لدفع المزيد من التبرعات لهذا الصندوق أو تقديم تبرعات عينية (ألمانيا ومصر والنرويج وهولندا)، على أن المبالغ المتبرع بها قد لا تكون كافية لتغطية نفقات اعادة إنشاء نظام العدالة الصومالي وتكاليف الموظفين الدوليين اللازمين لتقديم المساعدة المطلوبة. وفي هذه الحالة، لن أتردد في التوصية بترتيبات بديلة للتمويل لملافاة هذا النقص.

٦٧ - وبوسع الدول الأعضاء أن تساهم في التمويل أو بالمعدات أو بالتدريب، سواء على مستوى البلد بأكمله أو على أساس إقليمي. فإذا قدمت المساهمات على أساس إقليمي، سوف تكفل عملية الأمم المتحدة في الصومال التوجيه من أجل ضمان المواءمة في تشغيل المعدات وضمان قيام توازن تناسبي منطقي للمعدات والتدريب على أساس احتياجات المناطق.

رابعا - ملاحظات

٦٨ - تتمثل الرغبة العارمة في نفوس الشعب الصومالي في العمل على استعادة السلم والقانون والنظام الى بلاده وتلهف أعضاء قوة الشرطة الصومالية السابقة وهيئات الحراسة والضباط القضائيين والقضاة الذين ظهروا على السطح من جديد فقدموا خدماتهم، على إقرار نظام العدالة وإعادة إنشائه مما أقنعني بأن الصوماليين سوف يتجاوبون بصورة بناءة وإيجابية مع المساعدة التي يقدمها لهم المجتمع الدولي.

٦٩ - ومن شأن وجود أنظمة ناجحة للشرطة والعدالة في الصومال أن يخفض كلفة عمليات حفظ السلم، إذ سيحتاج الأمر الى قوات عسكرية أقل لحفظ الأمن. وفضلا عن ذلك، ففي ضوء المطلوب من الهياكل الأساسية من أجل بناء نظام العدالة بأكمله خلال السنة الأولى، سيحتاج الأمر بعد ذلك الى موارد مالية أقل بكثير خلال السنة من أجل إعادة النظام الى مستوى قادر على حفظ الأمن الداخلي في كل أنحاء البلاد.

٧٠ - أما الأهداف التي يتوخاها البرنامج الإنساني لعملية الأمم المتحدة في الصومال فتشمل المساعدة على إعادة تعبئة الاقتصاد الصومالي وإعادة إنشاء نظام المالية العامة. وثمة دلائل على أن الاقتصاد الصومالي، على الأقل في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة، كان صامدا بصورة نسبية بوجه الحرب الأهلية. وعلى ذلك فمن المتوقع أن تكون السلطة الوطنية والسلطات الإقليمية الانتقالية في مركز يتيح لها أن تمول نظام العدالة المنشأ مجددا لديها فور أن يعاد تشكيل نظامها للمالية العامة. وتجدر ملاحظة أن منطقة الشمال الشرقي تمول قوة الشرطة الخاصة بها عند مستوى متواضع جدا من خلال الإيرادات الناشئة عن ميناء بوساسو.

٧١ - ومن شأن الحفاظ الكامل على الأمن الداخلي بواسطة الصوماليين أنفسهم ألا يتيح لهم فحسب الإنطلاق في عملية إعادة التأهيل وإعادة التشييد والتنمية الخاصة بهم، بل من شأنه كما أشرت في تقريري السابق (S/25354، الفقرة ٨٦)، أن يجعل من وجود عسكري كبير للأمم المتحدة أمرا لا تقتضيه الضرورة. وهذا الإنفاق المتواضع على إعادة إنشاء نظام العدالة الصومالي سوف يتيح من ثم خفضا سريعا في النفقات العسكرية الكبيرة نسبيا لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وعليه، أرى أن هذا الإنفاق على نظام العدالة المذكور فعال من حيث التكاليف.

التذييل

عملية الأمم المتحدة في الصومال

ملخص بالآثار المالية المترتبة في سنة واحدة للعملية (أيار/مايو ١٩٩٣ - نيسان/ابريل ١٩٩٤) بالنسبة لأنظمة الشرطة والقضاء والسجون في الصومال (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق الرئيسية	الشرطة	القضاء	السجون	المجموع
١ - تكاليف الموظفين (تعويضات للأفراد الصوماليين)	١٦ ٨٤٨	١ ٦٤٤	١ ٠٤٥	١٩ ٥٣٧
٢ - تجديد المباني	٣٥٠	٣٥٥	٤٠٠	١ ١٠٥
٣ - اللوازم والخدمات والمعدات	٧٣٥	٨٥٠	٤٠	١ ٦٢٥
٤ - الأزياء الرسمية	١ ٥٠٠	-	٢٠٠	١ ٧٠٠
٥ - تشغيل المركبات	١٣ ٠٥٢	٥٧٩	٣٨٨	١٤ ٠١٩
٦ - معدات الاتصالات	٤٤٠	-	-	٤٤٠
٧ - الأسلحة	٣ ٠٠٠	-	٩٦	٣ ٠٩٦
٨ - التدريب	٣ ٥٤٠	٦٨	-	٣ ٦٠٨
الاحتياجات المستطة (الإجمالية)	٣٩ ٤٦٥	٣ ٤٩٦	٢ ١٦٩	٤٥ ١٣٠

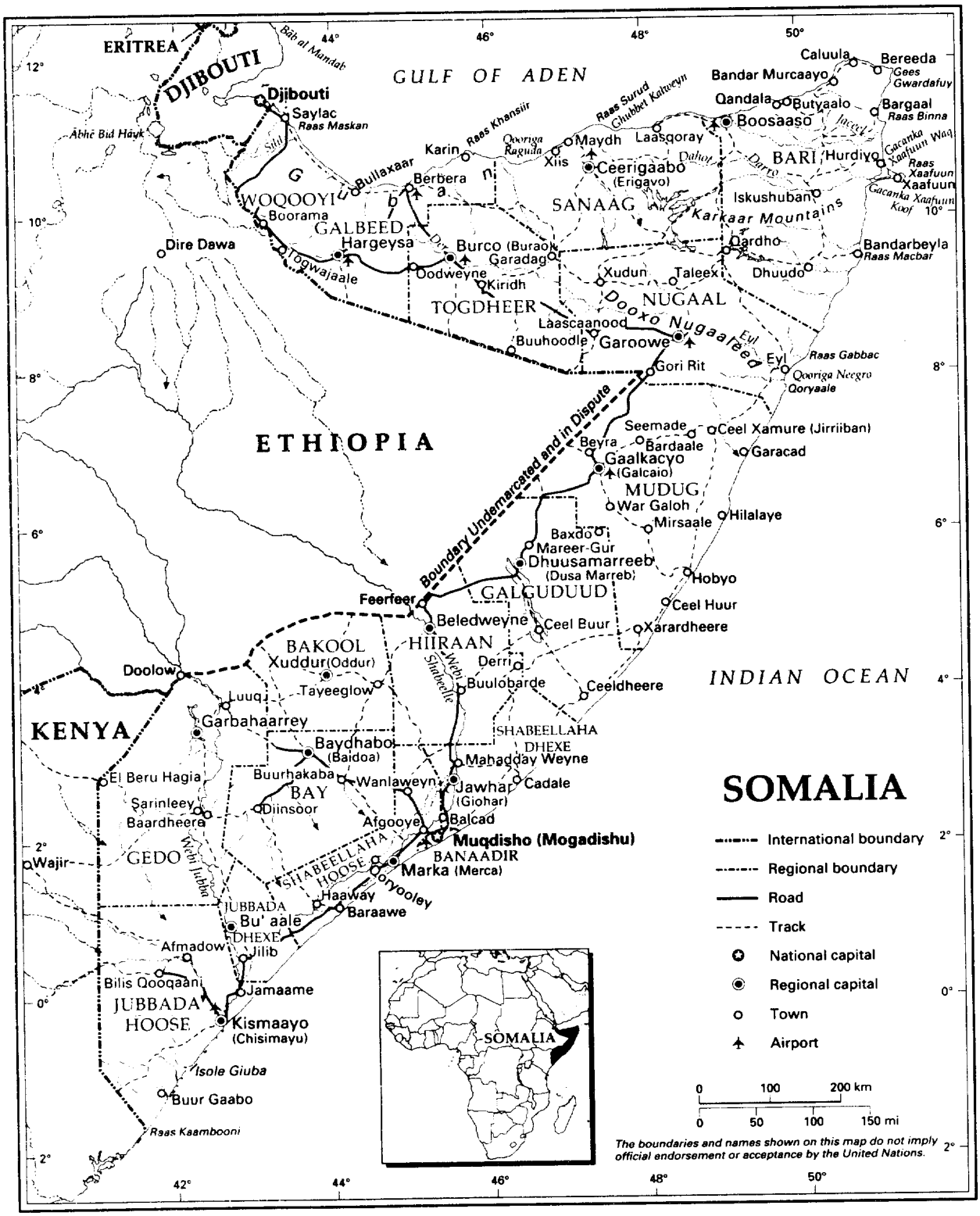

MAP NO. 3690 Rev. 2 UNITED NATIONS
JUNE 1993